جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

إفساد الحديث عند النُّقَّاد،

دراسة تأصيلية تطبيقية:

إعداد

د/ إبراهيم بركات صالح عواد

أستاذ مشارك، قسم السنة وعلومها،
كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد بأبها،
المملكة العربية السعودية.

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون، لعام ١٤٤٦هـ - ديسمبر ٢٠٢٤م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي I.S.S.N 2974-4660 و The Online ISSN 2974-4679

إفساد الحديث عند النُّقَّاد، دراسة تأصيلية تطبيقية

إبراهيم بركات عواد

قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد بأبها، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: ieyyalawwad@kku.edu.sa

ملخص البحث:

تناول هذا البحث بيان معنى إفساد الحديث عند النُّقَّاد، ومعرفة دلائل وجود معناه في السنة النبوية، واستنباط علاقته بعلم العلل، واستخلاص صُوَرِه، وقد أفاد الباحث من المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والمقارن في الدراسة. وقد خَلُصَت إلى أنّ النُّقَّاد استعملوه في إطار معناه اللغوي، من خلال الدلالة على وجود خَلَلٍ خفيٍّ في الإسناد، مع أنَّ ظاهره السلامة منه، ونقيض الصلاح؛ ونتيجتهما الضعف، والبطلان، والاضمحلال. وخَلُصَت أيضاً إلى أنَّ له أصلًا في السنة النبوية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعناه عند النُّقَّاد، وله علاقة بعلم علل الحديث من جوانب متعددة، واستعمله النُّقَّاد في صُوَرٍ متنوعة تتعلق بالإسناد والمتن. ويوصي الباحث بضرورة بيان علاقة إفساد الحديث بتجويده، وتعليله؛ إذ أنه يحتاج لدراسة علمية مستقلة.

الكلمات المفتاحية: أفسد، الإسناد، المتن، النُّقَّاد، العلل، صُوَر.

Corrupting the hadith according to the critics,an a Fundamental applied study:

Ibrahim Barakat Saleh Ieyyal Awwad

Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Fundamentals of Religion,King Khalid University, Abha, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: ieyyalawwad@kku.edu.sa

Abstract:

This research deals with the meaning of corruption of the hadith's chain of transmission according to critics, their indications to the *Sunnah*, its relationship to the science of defects, and its signs. The researcher follows the inductive and analytical method. It appears to us that critics use the term in question in its linguistic frame, this indicates the existence of a *hidden* defect, although it appears to be free from it, and the opposite of goodness. The result of this is weakness, and invalidity. It is also concluded that the concept has an origin in the *Sunnah* that is closely related to its meaning for the critics, and it has a relationship with the science of the defects from various aspects, and the critics used it in multiple picturs related to the AL- Isnad and text. The researcher recommends the necessity of clarifying the relationship between the corruption of a hadith and its intonation and explanation., this needs an independent study.

Keywords: Corrupt ,AL- Isnad, The text, Critics, Defects ,Picturs.

المقـــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين.

أما بعد،،

فاهتم العلماء عامة اهتماماً لا نظير له بالحديث والسنة؛ إذ هما المصدر الثاني مِن مصادر التشريع بعد القرآن الكريم؛ وذلك أنَّ الحديث خصوصًا والسُّنَة عمومًا مبينان لقواعد وأحكام الشريعة، ومفصلان لما جاء مُجملًا في القرآن، وموضحان لمعانيه ودلالاته، ومُضيفان لأحكام سكت عنها، قال تعالى:﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى(٤)﴾ . [النجم: الآية: ٣-٤].

ونظرًا لهذه الأهمية أولاه نُقَّاد الحديث عناية تامة، ومِن مظاهر ذلك: إطلاقهم ألفاظًا متنوعة ترتبط بأحواله سندًا ومتنًا، ولها علاقة بإفساده، مثل: أفسد، ويُفسد، وأفسده، وفأفسده... المشتقة مِنْ لفظ(فسد)؛ ونظرًا لحاجة ذلك للدراسة والتحرير مِنْ خلال جَمْعِ شتات ما يتعلق به في اطلاقاتهم؛ عَقَدْت العزم على دراسته تأصيلاً وتطبيقاً؛ للإحاطة به من جميع جوانبه؛ ليكون لَبِنَةً مِنْ لَبِنَاتِ دراسة ألفاظهم المتعلقة به وتحريرها.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

أطلق النُّقَّاد لفظ (أفسد) ومشتقاته على جملة مِنَ الأحاديث، وهذا يحتاج لدراسة جامعة بين التأصيل والتطبيق، ويُتَوَقَع مِنَ البحث أن يٌجيبَ عن الأسئلة الآتية:

١-ما المعاني اللغوية للفظ(فسد) ومشتقاته؟ وأيها المراد من استعماله عند النُّقَّاد؟

٢-ما المراد (بإفساد الحديث) في استعمال النُّقَّاد؟

٣-هل ورد لإفساد الحديث عند النُّقَّاد أصل في السنة النبوية؟ وعلى أيٍ من معانيه اللغوية ذُكِر؟

٤-ما العلاقة بين المعاني اللغوية لإفساد الحديث، وفي استعمال النُّقَّاد له؟

٥-ما علاقة إفساد الإسناد بعلم العلل؟

٦-من أول من استعمله من النُّقَّاد؟، ومن أكثرهم استعمالاً له؟ وما عدد مرات استعمالهم له سندًا ومتنًا؟

٧-ما الألفاظ التي عَبَّرَ بها النُّقَّاد عن إفساد الحديث سندًا ومتنًا.

٨-ما صور إفساد الحديث سندًا ومتنًا عند النُّقَّاد؟

أهداف البحث:

هَدَفَ البحث إلى بيان الآتي:

١-معرفة المعاني اللغوية للأصل الثلاثي (فَسَدَ)، وبيان أيها المراد من إطلاقه عند النُّقَّاد.

٢-بيان المراد بإفساد الحديث في استعمال النُّقَّاد.

٣-بيان دلائل وجود معنى إفساد الحديث في السنة النبوية.

٤-إظهار العلاقة بين المعاني اللغوية لإفساد الحديث، وفي استعمال النُّقَّاد.

٥-معرفة أول من استعمله من النُّقَّاد، وَمَنْ أكثرهم استعمالاً له، وعدد مرات الاستعمال لكل منهم.

٦-إبراز علاقة إفساد الإسناد بعلم العلل.

٧-ذِكْرُ الألفاظ التي عَبَّرَ بها النُّقَّاد عن إفساد الحديث سندًا ومتنًا.

٨-بيان صور إفساد الحديث سندًا ومتنًا عند النُّقَّاد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

١-تَعَلُّقُ البحث في جانب من جوانب التعامل مع إسناد الحديث النبوي.

٢-عدم وجود دراسة علمية حديثية سابقة تتعلق (بإفساد الحديث) عند النُّقَّاد.

٣- ضـرورة وضـع قواعد تأصـيلية تتعلق (بإفسـاد الحديث) من خلال إطلاقات النُّقَّاد له.

أسباب اختيار البحث:

تمثلت أسباب اختيار البحث في:

١-ما تَقَدَّمَ من أهميته.

٢-جَمْعُ شتات ما تَفَرَّقَ مما يتعلق (بإفساد الحديث)، والتي لا تزال مبثوثة في بطون أُمهات المصنفات الحديثية، ومن ثَمَّ دراستها دراسةً حديثيةً ناقدة؛ لتحرير ما يتعلق به من مسائل.

منهجية البحث وإجراءاته:

اتبع الباحث مناهج البحث الآتية:

أ-منهج الاستقراء: القائم على جمع المادة العلمية، وتصنيفها ضمن مباحث البحث ومطالبه.

ب-منهج التحليل: المتضمن لتحليل ما يتعلق بإفساد الحديث.

ج-المنهج المقارن: المتعلق بمقارنة قول مَنْ أطلق مِنَ النُّقَّاد الإفساد على الحديث بقول غيره.

وفي جانب إيراد المادة العلمية، وتخريجها، وتوثيقها، اتبعت الأسلوب العلمي القائم على الآتي:

أ-الاقتصار على بعض الأمثلة، والإشارة للأخرى في الهامش.

ب-تخريج الأمثلة من المصادر الأصلية، حسب تقدم تاريخ الوفاة.

ج-ضبط أسماء الرواة التي تحتاج لذلك ضبطًا تامًا.

د-إيراد متون الأحاديث النبوية مشكولة، وتفسير غريبها، والاقتصار على جزءٍ منها، إلا عند الحاجة لذلك؛ فإني أذكر المتن كاملًا.

هـ-توثيق أقوال النُّقَّاد من مصادرها الأصلية عند توفرها، وعند عدم وجودها، أو عدم وجودها في المطبوع منها، يكون التوثيق من المصادر التي حفظت مادتها العلمية، وترتيبها حسب تَقَدُّمُ تاريخ الوفاة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أجد دراسة خاصة تتعلق بموضوع البحث.

حدود البحث:

دراسة إفساد الحديث عند النُّقَّاد كافة، وقد أتجاوز ذلك عند الحاجة؛ للإفادة مِنْ بعض المهتمين، والمشتغلين به؛ لتوسيع دائرة الجوانب المتعلقة به، مِن خلال نماذج في الدراسة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة تضمنت أهم النّتائج والتوصيات.

أما المقدمة، وفيها: مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، وأسباب اختياره، ومنهجيته، والدراسات السابقة، وحدوده:

التمهيد، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف إفساد الحديث لغة:

المطلب الثاني: تعريف إفساد الحديث في استعمال النُّقَّاد:

المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي، وفي استعمال النُّقَّاد لإفساد الحديث:

المطلب الرابع: دلائل وجود معنى إفساد الحديث في السنة النبوية:

المطلب الخامس: علاقة إفساد الحديث بعلم علل الحديث:

المطلب السادس: استعمال النُّقَّاد (لإفساد إسناد الحديث):

المطلب السابع: استعمال النُّقَّاد (لإفساد متن الحديث):

المبحث الأول: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالاتصال والإرسال والانقطاع، والرفع والوقف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره الاتصال بالإرسال:

المطلب الثاني: إفساد الإسناد الذي ظاهره الاتصال بالانقطاع:

المطلب الثالث: إفساد الإسناد الذي ظاهره الرفع بالوقف:

المبحث الثاني: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالتدليس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره السماع بالتدليس:

المطلب الثاني: إفساد صيغة الرواية في الإسناد الذي فيه راوٍ مدلس:

المبحث الثالث: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالإبدال والإسقاط، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إفساد الإسناد بإبدال لفظة(ابن)، بلفظة(عن):

المطلب الثاني: إفساد الإسناد بإبدال رجل بآخر:

المطلب الثالث: إفساد الإسناد بإسقاط راوٍ فيه خطأً:

المبحث الرابع: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالتصحيف والقلب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإفساد بتصحيف الاسم في الإسناد خطأ:

المطلب الثاني: إفساد الإسناد بقلب اسم الراوي:

المبحث الخامس: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالحكم على الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره الصحة بوجود خطأ فيه:

المطلب الثاني: إفساد الحكم بسبب اختصار قول الناقد:

المطلب الثالث: إفساد الحكم على الإسناد بذكر شاهد له لا يجبره:

المبحث السادس: صور إفساد متن الحديث، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إفساد المتن باختصاره، وروايته بالمعنى:

المطلب الثاني: إفساد المتن بإدخال متن حديث بمتن حديث آخر:

المطلب الثالث: إفساد المتن مِنْ قِبَلِ بعض رواة الكتب:

المطلب الرابع: إفساد المتن بتصحيف بعض ألفاظه، وقلب معناه:

المبحث الأول: التمهيد:

المطلب الأول: تعريف إفساد الحديث لغة:

يتألف إفساد الحديث مِنْ كلمتين، ولا بُدَّ مِنْ بيان معانيهما اللغوية.

أولاً: المعنى اللغوي لكلمة(إفساد):

يُطْلَق أهل اللغة الأصل الثلاثي (فَسَدَ) على خمسة معان، وهي:

١-نقيض الصَّلاح.(١)

٢-البَوَر. (٢) والبَوْرُ: الرجلُ الفاسدُ الهالكُ.(٣)

٣-البطلان والاضمحلال.(٤)

٤-التَغَيُّر.(٥)

٥-التلف، والعَطْب، والخلل.(٦)

ثانيًا: المعنى اللغوي لكلمة(الحديث): والحديث: الخبر، ويُجمَع على أحاديث.(٧)

يظهر أنَّ المعاني اللغوية لإفساد الحديث تُعَبِّرُ عن عدم الصلاحية، وهذا المعنى موجود أيضًا في التَغَيُّر؛ إذ تغير من القبول الظاهر للرواية إلى أحد معانيه الأخرى.

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري، (٢٥٧/١٢)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (٥١٩/٢)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٤٥٨/٨). ولسان العرب، ابن منظور، (٣٣٥/٣).

(٢) تهذيب اللغة، الأزهري، (١٢/ ٢٥٧)، ولسان العرب، ابن منظور، (٣/ ٣٣٦)، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، (٤٩٧/٨).

(٣) الصحاح تاج اللغة وتاج العربية، الجوهري، (٥٩٧/٢).

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، (٤٩٦/٨).

(٥) المصدر السابق، (٤٩٦/٨).

(٦) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (٦٨٨/٢).

(٧) المصدر السابق، (٢٧٨/١).

المطلب الثاني: تعريف إفساد الحديث في استعمال النُّقَّاد:

لم أجد مَنْ عَرَّفَ إفساد الحديث مِنَ المتقدمين، إلا أنَّ بعض المعاصرين حاول أن يضع له تعريفاً، مثل:

١-سيد عبد الماجد الغَوْرِي، حيث اقتصر على تعريف إفساد إسناد الحديث، فقال: " المراد به أنَّ إسناد الحديث ضعيف".(١)

ويلاحظ على هذا التعريف الآتي:

أ- قصر التعريف على المعنى اللغوي فقط.

ب- أعطى الحكم العام على إسناد الحديث الفاسد فقط.

ج- عدم الإشارة لجوهر معنى الإفساد عند النُّقَّاد.

٢- محمد خلف سلامة، قال مُعَرِّفًا الحديث الفاسد:" الحديث الفاسد عندهم يأتي بمعنى الشاذ أو المنكر في عرف المتأخرين، أو هو قريب من ذلك".(٢)

ويلاحظ على هذا التعريف الآتي:

١-عدم التطرق لجوهر معنى (إفساد الحديث) عند المتقدمين من النُّقَّاد، مع الإفادة من المعاني اللغوية له.

٢-ذِكْرُهُ لبعض المصطلحات الحديثية، أو ما يقرب منها التي يمكن أن تطلق على الرواية الفاسدة، وهذا ما لا ينبغي ذكره في التعريف؛ إذ أنه بيان لحد العلم، أو المصطلح، أو المفهوم، أو التعبير، وليس لذكر التفصيلات.

ومن خلال إنعام النظر في المعاني اللغوية لإفساد الحديث، وفي استعمال النُّقَّاد له؛ تبين للباحث أنَّ النُّقَّاد استعملوه للدلالة على معنيين:

الأول: خلل خفيّ في الحديث، مع أنَّ ظاهره السلامة منه.

---

(١) معجم المصطلحات الحديثية، (١/١١٤).

(٢) لسان المحدثين، (٢/١٢٩).

ومِنْ عباراتهم الدَّالة على ذلك:

١-أفسد فلان حديث فلان، وبَيَّن خطأه.(١)

٢-هذا الحديث أفسد حديث فلان، وبَيَّنَ علته.(٢)

٣-أفسد فلان هذا الحديث، وبَيَّنَ عورته.(٣)

الثاني: نقيض الصلاح.

ومِنْ عباراتهم الدَّالة على ذلك

١- لم يصنع فلان شيئاً؛ لأنه أفسد إسناده.(٤)

٢- غيَّر الشارح كلام الحاكم فأفسده.(٥)

المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي، وفي استعمال النُّقَّاد (لإفساد الحديث):

تتمثل العلاقة بين المعنيين اللغوي، وفي استعمال النُّقَّاد (لإفساد الحديث) في الخلل، وعدم الصلاح، فيهما؛ ففي اللغة ورد المعنى بذلك، وفي استعمالهم للدلالة إلى وجود خلل خفيّ في الإسناد يجعله غير صالح، وهذا ما سيتبين مِنْ خلال الدراسة.

المطلب الرابع: دلائل وجود معنى إفساد الحديث في السنة النبوية:

مَنْ يُنْعِمُ النظر في السنة المطهرة يجد ما يمكن اعتباره أساساً لمعنى إفساد الحديث عند النُّقَّاد، ومِنْ ذلك:

الأول: الخلل الخفيّ: بحيث يرى الناظر لأول وهلة السلامة من العيوب، وبعد النظر يتبين الخلل، روى الإمام مسلم بسنده المتصل عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:" أَنَّ رَسُولَ اللهِ –

(١) العلل، ابن أبي حاتم، (٦/ ٤٠)، حديث رقم: (٢٩٩٩).

(٢) المصدر السابق، (٣٤٦/٦)، حديث رقم: (٢٥٨٠).

(٣) العلل، ابن أبي حاتم، (٣٥٢/٦)، حديث رقم: (٢٥٨٣).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١١/ ٨١)، حديث رقم: (٣٧).

(٥) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، الغماري، (٥٥٨/٢).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ[١] طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ ...".[٢]

في هذا الحديث كان ظاهر صُبْرَة الطعام لا خَلَلَ فيها، ولا فساد، فلما أدخل النبي–صلى الله عليه وسلم–يده وتفقدها، تبين له ما فيها من فساد، وهذا المعنى موجود في مفهوم إفساد الحديث عند النُّقَّاد فيما يتعلق بعلل الحديث؛ إذ يكون ظاهر الحديث السلامة، وبعد إنعام النظر والتفتيش يتبين ما فيه من فساد وخلل.

الثاني: نقيض الصلاح: ورد لفظ الإفساد في السنة بنقيض الإصلاح، روى الترمذي بسنده من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن مِلْحَةَ، عن أبيه، عن جده، أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–قَالَ:" إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ[٣] إِلَى الحِجَازِ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا... فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي".[٤] والفساد هنا نقيض الصلاح.

---

(١) الصُبْرَة: الطَّعَامُ المجْتَمِع كَالكُومَةِ ، يُنْظَر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، (٩/٣).

(٢) الصحيح، مسلم بن الحجاج ، كتاب الإيمان، باب قول النبي–صلى الله عليه وسلم– من غشنا فليس منا، (٩٩/١)، حديث رقم: (١٠٢).

(٣) يَأْرِزُ: ينضم إليها، ويجتمع بعضه إلى بعض فيها، يُنْظَر: والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (٨٦٤/٣).

(٤) الجامع، الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، (٣١٤/٤)، حديث رقم: (٢٦٣٠)، وقال:" هذا حديث حسن".

المطلب الخامس: **علاقة (إفساد الحديث) بعلم علل الحديث**:

تتمثل علاقة لفظ (إفساد الحديث) بعلم العلل، من أربعة جوانب:

الأول: علاقتهما الوثيقة بالخفاء، فالعلة بالمعنى الاصطلاحي خفية؛ لذا عُرِّفَت بأنها سبب خفي ظاهره السلامة، اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح.(١) وأما (إفساد الحديث) فهو لفظ يستعمله النُّقَّاد للدلالة إلى وجود خطأٍ خفيّ في إسناد الحديث، مع أنَّ ظاهره السلامة منه، لا يظهر إلا بعد التفتيش.

الثاني: كلاهما من حيث العمل لا يُدرك إلا بالتفتيش لعلاقتهما بالخفاء، والتفتيش لا يكون إلا بجمع طرق الحديث، قال ابن المديني:" الباب إذا لم تجمع طُرُقُهُ لم يتبين خطؤُه".(٢).

الثالث: أنَّ الوجه المعلول مِنَ الحديث غير صالح بخلاف نقيضه، وهذا موجود في المعنى الثاني مِنْ معاني (إفساد الحديث)، وهو نقيض الصلاح.

الرابع: (إفساد الحديث) وسيلة دالَّة على العلة، مثل علل: الإرسال، والانقطاع الخفي، والمزيد في متصل الأسانيد(٣)، والتدليس، والخطأ في الإسناد، ودخول متن حديث في متن آخر، والتصحيف في المتن...وهذا ما سيظهر من خلال الدراسة التطبيقية لشواهد هذا البحث، ومن ذلك أيضًا:

–قال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثِ بشير بن المُهاجِر(٤)، عن ابن بُرَيدة ، عن أبيه؛ فِي قصَّة الجَسَّاسَة: ما علته؟ فقالا: لَهُ عورة. قلت: وما هي؟

---

(١) فتح المغيث، بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، (٢٧٦/٩) بتصرف.

(٢) المصدر السابق، (٢٨٦/١)

(٣) المزيد في متصل الأسانيد:" أن يزيد راوٍ في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره وهما وخطأً"، يُنْظَر: منهج النقد في علوم الحديث، د. نور عتر، ص، (٣٦٤).

(٤) العلل، الدار قطني (٣٧٥/١٥)، حديث رقم: (٤٠٨٢).

قالا: روى عبد الوارث[١]، عن حُسين بن ذَكْوان المُعَلِّم، عن ابن بُرَيدة، عن الشَّعبي، عن فاطمة بنت قيس، عن النبيِّ –صلى الله عليه وسلم– في ذلك. قَالا: فأفسد هذا الحديث حديث بشير".[٢]

الدراسة:

بين الدار قطني الخلاف في هذا الحديث، فقال:" يرويه عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن يحيى بن يعمر، عن فاطمة؛ وخالفه بشير بن المهاجر؛ فرواه عن عبد اللَّهِ بن بُرَيْدَة، عن أبيه، عن النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–؛ وخالفه حسين المُعَلِّم؛ فرواه عن ابن بريدة، عن الشعبي، عن فاطمة".[٣]

ذكر الرازيان أنَّ حديث حُسين بن ذَكْوان المُعَلِّم، أفسد حديث بَشير بْنِ المُهاجِر، بمعنى أنَّ حديث ابن بُرَيدة، عن أبيه طريق معروفة، وظاهرها السلامة، إلا أنَّ حديث حُسين بن ذَكْوان المُعَلِّم أفسده، ببيان الخطأ في إسناده، وأنَّ الراجح حديثه، وإلى ذلك ذهب الأمام البخاري، فقال:" وحديث الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، في الدجال هو حديث صحيح". ومن طريق حُسين بن ذَكْوان المُعَلِّم أخرجه الإمام مسلم.[٤] ورجَّحَ الرازيان حديث حُسين بن ذَكْوان المعلِّم؛ لأنه أعلى مرتبة من حيث التعديل من بشير

(١) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجسَّاسة، (٤/ ٢٢٦١)، حديث رقم: (٢٩٤٢).

(٢) العلل، ابن أبي حاتم ، (٥٢٤/٦)، حديث رقم: (٢٧٢١)، ويُنْظَر أمثلة أخرى أيضاً: (٤٢٥/٢)، حديث رقم: (٤٨٨). و(٣٤٩/٦)، حديث رقم: (٢٥٨٠).

(٣) العلل، (٣٧٥/١٥) ، حديث رقم: (٤٠٨٢).

(٤) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجسَّاسة، (٤/ ٢٢٦١)، حديث رقم (٢٩٤٢)

بن المهاجر الكوفي، قال الحافظ ابن حجر في حسين بن ذَكوان:" ثقة، ربما وَهِم ".[١] بينما قال في بشير بن المهاجر: "صدوق، لين الحديث، رُمِيَ بالإرجاء".[٢]

المطلب السادس: استعمال النُّقَّاد (لإفساد إسناد الحديث):

يمثل الجدول الآتي –حسب إحصاء الباحث–استعمال النُّقَّاد، والمهتمين بالحديث لإفساد إسناد الحديث مِنْ خلال لفظ (فسد) ومشتقاته، مِنْ حيث: بيان أول مَنْ استعمله، وعدد مرات استعمالهم له، وذِكْرُ أكثرهم استعمالاً له.

اسم الناقد	عدد مرات الاستعمال	اسم الناقد	عدد مرات الاستعمال
١-عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ)	٢ (أول مَنْ استعمله)	١٤-ابن عدي (ت٣٦٥هـ)	٢
٢-يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)	١	١٥-الدار قطني (ت٣٨٥هـ)	٤
٣-علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)	١	١٦-أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)	١
٤-أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)	١	١٧-ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)	٤
٥-أحمد بن صالح المصري (ت٢٤٨هـ)	١	١٨-أبو علي الغسَّاني الجَيَّاني (ت٤٩٨هـ)	١
٦-أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)	٤	١٩-محمد بن طاهر (ابن القيسراني) (٥٠٧هـ)	٢
٧-إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد (ت٢٧٠هـ)	٣	٢٠-ابن عساكر (ت٥٧١هـ)	١

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٢٤٧، ترجمة رقم: (١٣٢٩).
(٢) المصدر السابق، ص١٧٣، ترجمة رقم: (٧٣٠).

اسم الناقد	عدد مرات الاستعمال	اسم الناقد	عدد مرات الاستعمال
٨-أبو بكر بن الأثرم (ت٢٧٣هـ)	١	٢١-أبو موسى المديني (ت٥٨١)	١
٩-أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)	١٥ (الأكثر استعمالاً)	٢٢-الذهبي (ت٧٤٨هـ)	٥
١٠-البزار (ت٢٩٢هـ)	١	٢٣-أحمد بن محمد بن الصِدِّيق الغماري(١٣٨٠هـ)	٢
١١-ابن خزيمة (ت٣١٠هـ)	١	٢٤-محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)	٥
١٢-أحمد بن محمد الطحاوي(ت٣٢١هـ)	١	٢٤-مجمد بن علي الأثيوبي(ت١٤٤٢هـ)	١
١٣-ابن عمار الشهيد (ت٣٢٧هـ)	٢		
المجموع الكلي للاستعمال	٦٣		

المطلب السابع: استعمال النُّقَّاد (لإفساد متن الحديث):

يمثل الجدول الآتي –حسب إحصاء الباحث–استعمال النُّقَّاد، والمهتمين بالحديث لإفساد متن الحديث مِنْ خلال لفظ (فسد) ومشتقاته، مِنْ حيث: بيان أول مَنْ استعمله، وعدد مرات استعمالهم له، وذِكْرُ أكثرهم استعمالاً له.

اسم الناقد	عدد مرات الاستعمال	اسم الناقد	عدد مرات الاستعمال
١–أحمد بن محمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)	١(أول مَنْ استعمله)	٦–الذهبي (ت٧٤٨هـ)	١
٢–ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)	١	٧–ابن حجر(٨٥٢هـ)	٢ (الأكثر استعملًا)
٣–ابن قرقول(ت٥٦٩هـ)	١	٨––أحمد بن محمد بن الصِدِّيق الغماري(١٣٨٠هـ)	١
٤–ابن عساكر (ت٥٧١هـ)	١		
المجموع الكلي للاستعمال	٨		

المبحث الأول: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالاتصال والإرسال والانقطاع، والرفع والوقف، وفيه ثلاثة مطالب:

بعد الانتهاء من الدراسة التأصيلية في التمهيد، تَمَّ في هذا المباحث الآتية الدراسة التطبيقية لإفساد إسناد الحديث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره الاتصال بالإرسال:

يروي بعض الرواة ما ظاهر إسناده الاتصال، فتأتي رواية أخرى فتبين أن الصحيح الإرسال، ومن ذلك:

المثال الأول: قال ابن عبد البر في حديث المغيرة بن شعبة–رضي الله عنه–" أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ". قال: قال الأثرم:" سمعت أبا عبد الله –يعني أحمد بن حنبل–يُضَعِّفُه، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن بن مهدي فذكره عن ابن المبارك عن ثور قال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة أن النبي – صلى الله عليه وسلم – ... وليس فيه المغيرة. فأفسده من وجهين: حين قال:.. وأرسله ولم يسنده"[1]

الدراسة:

الحديث يرويه ثور بن يزيد، واختلف عنه وصلاً وإرسالاً مِن وجهين:

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١١/ ١٤٧)، ويُنْظَر أمثلة أخرى: ناسخ الحديث ومنسوخه، الأثرم، (١/ ٦٩)، وعلل الأحاديث في صحيح مسلم، ابن عمار الشهيد، (١/ ١٠٤)، حديث رقم: (٢٣).

الأول: أخرجه موصولاً أحمد بن حنبل[١]، وابن ماجه[٢]، وأبو داود[٣]، والترمذي[٤]،والطبراني[٥]، والبيهقي[٦]، كلهم مِن طرق عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة–رضي الله عنه–

الثاني: أخرجه مرسلاً البخاري[٧]، وابن حزم[٨]، والبيهقي[٩]، ثلاثتهم مِنْ طرق عن أحمد ابن حنبل، عن ابن مهْدي، عن ابن المبارك، عن ثور حُدِّثْتُ عن رجاء بن حَيْوَة، عن كاتب المغيرة، ليس فيه المغيرة–رضي الله عنه–.

قلت:

١–وقع الخلاف بين عبد الله بن المبارك الذي أرسل الحديث، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جُمُعَت فيه خصال الخير ".[١٠] وبين الوليد

(١) المسند، أحمد بن حنبل (٣٠/ ١٣٤)، حديث رقم: (١٨١٩٧).
(٢) السنن، ابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلى الخف وأسفله، (١/ ٣٤٥)، حديث رقم: (٥٥٠).
(٣) السنن، أبو داود، كتاب الطهارة، باب كيف المسح؟، (١/١٢٠)، حديث رقم: (١٦٥).
(٤) الجامع، الترمذي، أبواب الطهارة، باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، (١/١٥٨)، حديث رقم: (٩٧)
(٥) المعجم الكبير، الطبراني، (٢٠/ ٣٩٦)، حديث رقم: (٩٣٩).
(٦) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين،(١/ ٤٣٤)، حديث رقم: (١٣٧٧).
(٧) التاريخ الأوسط، البخاري، (١/ ٢٩٢)، حديث رقم: (١٤٢٣).
(٨) المحلى بالآثار، ابن حزم، (١/٣٤٤).
(٩) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، (١/٤٣٤)، حديث رقم: (١٣٨٠).
(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر ص٥٤٠، ترجمة رقم: (٣٥٩٥).

بن مسلم الدمشقي الذي وصله، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية ".[١] وبناءً على ذلك، فإذا اختلفا، فالقول ما قاله ابن المبارك.

٢-أفسدت رواية عبد الله بن المبارك المرسلة رواية الوليد بن مسلم الدمشقي الموصولة؛ إذ بينت أنَّ الحديث مرسل، وليس بمتصل، وإلى ذلك ذهب جهابذة النُّقَّاد:

١-قال الإمام أحمد بن حنبل": كان نُعَيْم بن حماد حدثني عن ابن المبارك كما حدثني الوليدُ بنُ مسلم به عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدِّثْتُ عن رجاء، ولا يذكر المغيرة، فقال لي نُعَيْم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأَخْرَج إليَّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحقٌ بين السطرين بخط ليس بالقديم: "عن المغيرة"، فأوقفتُه عليه، وأخبرته أن هذا زيادةٌ في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث".[٢]

٢-وقال الإمام الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث؟، فقال:" لا يصح هذا، رُوِيَ عن ابن المبارك، عن ثور بن يزيد قال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي-صلى الله عليه وسلم-مرسلا، وَضَعَّفَ هذا"[٣].

٣-وقال الإمام ابن أبي حاتم:" وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبيِّ-صلى الله **عليه** وسلم-؟ فقالا: رواه الوليد هكذا! ورواه غيره، ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث حديث الوليد؛ وهذا أشبه".[٤]

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٤١، ترجمة رقم: (٧٥٠٦).
(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر، (٤١٧/١).
(٣) العلل الكبير، الترمذي، (٥٦/١)، حديث رقم: (٧٠).
(٤) العلل، ابن أبي حاتم، (٥١٥/١-٥١٤)، حديث رقم: (٧٨).

٤-وقال الإمام الترمذي:" هذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم".(١)

٥-وقال الإمام الدار قطني:" وحديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذكر أعلى الخُفِ وأسفله لَا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلا".(٢) وقال ابن حزم:" مرسل، لم يُذكر فيه المغيرة".(٣)

٦- وقال الإمام ابن قيم الجوزية:" وقد تَفَرَّدَ الوليد بن مسلم بإسناده ووصله، وخالفه من هو أحفظ منه وأجلُّ، وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك، فرواه عن ثور، عن رجاء وإذا اختلفَ عبد الله بن المبارك، والوليد بن المسلم، فالقول ما قال عبد الله".(٤)

المثال الثاني: روى البزار من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أَنَّ غَيْلانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ كُنَّ عِنْدَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم -أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا".(٥) وقال:" وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه إلا أهل البصرة، وأفسده باليمن فرواه مُرسَلاً".(٦)

الدراسة:

الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه وصلًا وإرسالًا مِنْ وجهين:

---

(١) الجامع، الترمذي (١/١٥٨)، حديث رقم: (٩٧).

(٢) العلل، الدار قطني، (٧/١٠٧)، حديث رقم: (١٢٣٨).

(٣) المحلى بالآثار، ابن حزم، (١/٣٤٤).

(٤) تهذيب سنن أبي داود، مطبوع ضمن كتاب (عون المعبود شرح سنن أبي داود)، ابن قيم الجوزية، (١/ ١٩٥).

(٥) المسند، البزار، (١٢/ ٢٥٧)، حديث رقم: (٦٠١٧).

(٦) المسند، البزار، (١٢/ ٢٥٧)، حديث رقم: (٦٠١٧).

الأول: رواه موصولاً معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة أَسْلَمَ...، ورواه عنه جماعة من أهل البصرة، منهم: سعيد بن أبي عروبة[١]، وغندر (محمد بن جعفر)[٢]، ويزيد بن زريع[٣]، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[٤]، وإسماعيل بن علية.[٥]

ورواه آخرون من أهل الكوفة، منهم: عيسى بن يونس[٦]، وسفيان الثوري[٧] ، ومروان بن معاوية الفزاري[٨]، وعبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي[٩]. ورواه عنه أيضاً: والفضل بن موسى الخراساني[١٠] ، ويحيى ابن أبي كثير اليمامي.[١١]

وتابع معمرًا على روايته كل من:

---

(١) المصدر السابق، (١٢/ ٢٥٧)، حديث رقم (٦٠١٧).

(٢) السنن، ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع، (٣/ ١٣١)، حديث رقم: (١٩٥٣).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، (٢٩٥/٧)، حديث رقم: (١٤٠٤٢).

(٤) شرح معاني الآثار، الطحاوي، كتاب السير، باب الرجل يسلم في دار الحرب...(٣/ ٢٥٢)، حديث رقم: (٥٢٥١)

(٥) المسند، أحمد بن حنبل، (٢٢٠/٨)، حديث رقم: (٤٦٠٩).

(٦) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب النكاح، (٢٠٩/٢)، حديث رقم: (٢٧٧٩).

(٧) المصدر السابق، كتاب النكاح، (٢٠٩/٢)، حديث رقم: (٢٧٧٩).

(٨) المصنف، ابن أبي شيبة، كتاب الرد على أبي حنيفة، باب أي الزوجات يستبقي الرجل بعد أن يسلم، (٣٠٢/٢)، حديث رقم: (٣٦٢٨٦).

(٩) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب النكاح، (٢٠٩/٢)، حديث رقم: (٢٧٧٩).

(١٠) المصدر السابق، كتاب النكاح، (٢١٠/٢)، حديث رقم: (٢٧٨٣).

(١١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب النكاح، (٢١٠/٢)، حديث رقم: (٢٧٨٢)، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك :"في سنده أحمد بن محمد بن عمر بن يونس، كذاب".

١-يحيى بن سلَّام البصري، عن مالك، عن الزهري[١]. قال ابن عبد البر: "أخطأ فيه يحيى بن سلَّام على مالك، ولم يتابع عنه على ذلك".[٢] ويحيى بن سلاَّم، قال فيه أبو زرعة:" لا بأس به، ربما وَهِم ".[٣] وقال أبو حاتم:" كان شيخًا بصريًا، وقع إلى مصر، وهو صدوق".[٤]

٢-سَرَّار بن مُجَشِّر البصري[٥] عن أيوب، عن نافع وسالم، عن ابن عمر به[٦]، رواه عنه سيف بن عبيد الله الجَرْمِي. قال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا سَرَّار، تَفَرَّدَ به سيف".[٧]

وسَرَّار بن مُجَشِّر البصري، قال فيه الحافظ ابن حجر: "ثقة".[٨] وسيف بن عبيد الله الجَرْمي الذي تَفَرَّدَ به عنه قال ابن حبان:" ربما خالف".[٩] وقال الحافظ ابن حجر:" صدوق، ربما خالف".[١٠]

وقال ابن قيم الجوزية:" سيف وسَرَّار ليسا بمعرفين بحمل الحديث وحفظه...ومعلوم أنَّ تفرد سيف بهذا مانع من الحكم بصحته، بل لو تفرد به من هو أجل من سيف لكان

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (٥٤/١٢).
(٢) المصدر السابق، (٥٤/١٢).
(٣) الضعفاء، أبو زرعة الرازي، (٢/ ٣٣٩).
(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٩/ ١٥٥)، ترجمة رقم: (٦٢٢).
(٥) المعجم الأوسط، الطبراني، (٢/ ١٩٠)، حديث رقم :(١٦٨٠).
(٦) المصدر السابق، (٢/ ١٩٠)، حديث رقم: (١٦٨٠).
(٧) المعجم الأوسط، الطبراني، (٢/ ١٩٠)، حديث رقم: (١٦٨٠).
(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص٣٦٦، ترجمة رقم: (٢٢٢٨).
(٩) الثقات، ابن حبان البستي، (٨/ ٣٠٠)، ترجمة رقم: (١٣٥٥٦).
(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر ص٤٢٨، ترجمة رقم: (٢٧٣٨).

تفرده علة". لأن أيوب السختياني من المكثرين من الرواية، فكيف يفوت هذا الحديث على كبار تلاميذه؟![1]

٣-بحر بن كُنَيْز السقاء[2]، قال ابن معين:" لا يُكْتَب حديث".[3] وقال أبو حاتم:" ضعيف".[4] وقال ابن عدي:" كل روايات مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بَيِّن".[5]

وبذلك تكون المتابعات لمعمر بن راشد الصنعاني ضعيفة.

الثاني: رواه مرسلاً، عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-مرسلاً [6] وتابع عبد الرزاق على روايته سفيان بن عيينة. [7]

ويؤيد الرواية المرسلة الآتي:

١-ما رواه مالك عن الزهري أَنَّهُ قَالَ:" بَلَغَنِي أَنَّ رسول الله-صلى الله عليه وسلم-قَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، أَسْلَمَ، وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ.[8]

---

(١) تهذيب سنن أبي داود، (مطبوع ضمن عون المعبود شرح سنن أبي داود)، ابن قيم الجوزية، (٦/ ٢٣٥).

(٢) المعجم الكبير، الطبراني، (١٨/ ٢٦٣)، حديث رقم: (٦٥٨).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢/ ٤١٨)، ترجمة رقم: (١٦٥٥).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٤١٨)، ترجمة رقم: (١٦٥٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢/ ٢٣٥)، ترجمة رقم: (٢٨٧).

(٦) المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الطلاق، باب من فَرَّقَ الإسلام بينه وبين امرأته، (٧/ ١٦٢)، حديث رقم: (١٢٦٢١).

(٧) شرح معاني الآثار، الطحاوي، كتاب السير، باب الرجل يسلم في دار الحرب، وعنده أكثر من أربع نسوة، (٣/ ٢٥٣)، حديث رقم: (٥٢٥٤)

(٨) الموطأ، مالك بن أنس، كتاب الطلاق، باب جامع الطلاق، (٤/ ٨٤٤)، حديث رقم: (٢١٧٩).

٢-ما رواه عُقَيْل بن خالد، عن ابن شهاب، قال: بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سُوَيْدٍ قال:" بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-قَالَ: لِغَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ".(١)

٣-وما رواه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: حُدِّثْتُ، عن محمد بن سُوَيْدٍ الثقفي، أَنَّ غَيْلاَنَ بن سلمة...".(٢)

ورَجَّحَ النُّقَّاد الرواية المرسلة على الرواية الموصولة كالآتي:

١-قال الإمام أحمد:" معمر أخطأ فيه بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعًا".(٣) وقال الإمام البخاري:" هو حديث غير محفوظ، إنما روى هذا معمر بالعراق، وقد رُوِي عن معمر, عن الزهري هذا الحديث مرسلاً".(٤)

٢-وقال الإمام مسلم فيما رواه البيهقي بإسناده عنه من كتابه "التمييز": أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم، فإنه حدث بهذا الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه بالبصرة، وقد تفرد بروايته عنه البصريون، فإن حدث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث صحيحًا، وإلا فالإرسال أولى".(٥)

٣-وقال الإمام أبو حاتم الرازي بعد ذكره للرواية الموصولة:" هذا وهم، إنما هو: الزهري، عن ابْنِ أَبِي سُوَيد؛ قال: بلغَنا أَنَّ النبيَّ-صلى الله عليه وسلم-".(٦)

---

(١) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، (٢٩٦/٧)، حديث رقم: (١٤٠٤٧).

(٢) الجامع، الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل وعنده عشر نسوة، (٢/ ٤٢٦)، حديث رقم: (١١٢٨).

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية ابن أبي الفضل صالح)، أحمد بن حنبل ،(٣/ ١٧٩)، حديث رقم: (١٦٠١).

(٤) العلل الكبير، الترمذي، (١/ ١٦٤)، حديث رقم: (٢٨٣).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، (٢٩٦/٧)، حديث رقم: (١٤٠٤٨).

(٦) العلل، ابن أبي حاتم، (٣/ ٧٠٨- ٧٠٩)، حديث رقم: (١٢٠٠).

٤-وقال الإمام الدار قطني:" ورواه يونس، عن الزهري: أنه بلغه عن عثمان بن محمد ابن أبي سويد، عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-مُرْسَلًا. وقول يونس أشبهها بالصواب".(١)

٥-وقال الإمام البزار:" وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه إلا أهل البصرة، وأفسده باليمن فرواه مُرسَلاً".(٢)

بينت الرواية المرسلة ضعف الرواية الموصولة التي ظاهرها الاتصال.

المطلب الثاني: إفساد الإسناد الذي ظاهره الاتصال بالانقطاع:

نختلف الرواة أحياناً في رواية الحديث الواحد، فيرويه البعض متصلاً، ويرويه البعض منقطعًا؛ فَتُفْسِد هذه الرواية الاتصال، ويتبين بها أنَّ الراجح الانقطاع، ومن شواهده:

المثال الأول: جاء في حديث المغيرة بن شعبة-رضي الله عنه-" أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ" قال: قال الأثرم:" سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل-يُضَعِّفُه، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن بن مهدي فذكره عن ابن المبارك عن ثور قال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم -... وليس فيه المغيرة. فأفسده من وجهين: حين قال: حُدِّثْتُ عن رجاء..."(٣)

الدراسة:

الحديث يرويه ثور بن يزيد، واختلف عنه وصلًا وانقطاعًا مِنْ وجهين:

---

(١) المصدر السابق، (١٣/ ١٢٤)، حديث رقم: (٢٩٩٧).

(٢) المسند، ، أحمد بن حنبل، (٣٠/ ١٣٤)، حديث رقم: (١٨١٩٧).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١١/ ١٤٧)، ويُنْظَر أمثلة أخرى: العلل، لابن أبي حاتم، (١/٤٢٥- ٤٢٧)، حديث رقم: (٤٨٨)، و (٢/٣٣٠)، حديث رقم: (٤٠٩).

الأول: أخرجه متصلًا أحمد بن حنبل(١)، وابن ماجه(٢)، وأبو داود(٣)، والترمذي(٤)، والطبراني(٥)، والبيهقي(٦)، كلهم من طريق الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة-رضي الله عنه-

الثاني: أخرجه منقطعاً البخاري(٧)، وابن حزم(٨)، والبيهقي(٩)، كلهم من طريق أحمد ابن حنبل، قال: حدثنا ابن مهْدي، حدثنا ابن المبارك، عن ثور حُدِّثْتُ عن رجاء ابن حَيْوَة، عن كاتب المغيرة، ليس فيه المغيرة بن شعبة-رضي الله عنه-.

قلت:

١-وقع الخلاف بين عبد الله بن المبارك الذي روى الحديث منقطعًا، وبين الوليد ابن مسلم الدمشقي الذي متصلًا بين ثور بن يزيد، ورجاء بن حَيْوَة.

(١) المسند، أحمد بن حنبل، (٣٠/ ١٣٤)، حديث رقم: (١٨١٩٧).
(٢) السنن، ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلى الخف وأسفله،(١/ ٣٤٥)، حديث رقم: (٥٥٠).
(٣) السنن، أبو داود، كتاب الطهارة، باب كيف المسح؟، (١/١٢٠)، حديث رقم: (١٦٥).
(٤) الجامع، الترمذي، ، أبواب الطهارة، باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، (١/١٥٨)، حديث رقم: (٩٧).
(٥) المعجم الكبير، الطبراني، (٢٠/ ٣٩٦)، حديث رقم: (٩٣٩).
(٦) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، (١/ ٤٣٤)، حديث رقم: (١٣٧٧).
(٧) التاريخ الأوسط، البخاري، (١/ ٢٩٢)، حديث رقم: (١٤٢٣).
(٨) المحلى بالآثار، ابن حزم، (١/٣٤٤).
(٩) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، (١/٤٣٤)، حديث رقم: (١٣٨٠).

٢-أفسدت رواية عبد الله بن المبارك المنقطعة الاتصال الوارد في رواية الوليد ابن مسلم الدمشقي؛ إذ بينت أنَّ الحديث منقطعًا، وليس بمتصل، وإلى ذلك ذهب جهابذة النُّقَّاد:

١- قال الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل:" إنه كان يُضعفه ويقول: ذكرتُه لعبد الرحمن ابن مهدي، فقال: عن ابن المبارك، عن ثور، حُدِّثْتُ عن رجاء، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة".(١)

٢-وقال الإمام أحمد بن حنبل أيضاً": كان نُعَيْم بن حماد حدثني عن ابن المبارك كما حدثني الوليدُ بنُ مسلم به عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابنُ المبارك فيقول: حُدِّثْتُ عن رجاء..."(٢)

٣- وقال أيضاً:" لم يلق رجاء بن حيوة وَرَّادًا، يعني كاتب المغيرة ".(٣)

٤-وقال الإمام ابن أبي حاتم:" وسألت أَبي، وأبا زرعة عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة-رضي الله عنه-، عن النبي-صلى الله عليه وسلم-؟ فقالا: رواه الوليد هكذا، ورواه غيره ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث حديث الوليد؛ وهذا أشبه".(٤)

٥-وقال الإمام ابنُ أبي حاتم، عن أبيه:" حديث الوليد ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح".(٥)

---

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر، (٤١٧/١).
(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر، (٤١٧/١).
(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (١٧٥/١)، ترجمة رقم: (١٨٧).
(٤) العلل، ابن أبي حاتم، (١/ ٥١٥-٥١٤)، حديث رقم: (٧٨).
(٥) المصدر السابق، (١/ ٦٠٢)، حديث رقم: (١٣٥).

٦-وقال الإمام أبو داود:" بلغني أنَّه لم يسمع ثور هذا الحديثَ من رجاء".[١] وقال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟، فقال:" لا يصح هذا , رُوِيَ عن ابن المبارك، عن ثور بن يزيد قال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة , عن كاتب المغيرة, عن النبي- صلى الله عليه وسلم- مرسلًا، وَضَعَّفَ هذا"[٢].

٧-وقال الإمام هارون بن موسى:" لم يسمعه ثور من رجاء".[٣]وقال الدار قطني:" وحديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذِكْرُ أعلى الخُفِّ وأسفلِه لا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد، مرسلاً".[٤]

٨-وقال الإمام البيهقي:" وفيه وجه من الضعف، وهو أنَّ الحُفَّاظ يقولون: لم يسمع ثور هذا الحديث مِنْ رجاء بن حَيْوَة، ورواه عبد الله بن المبارك، عن ثور، وقال: حُدِّثت عن رجاء بن حَيْوَة، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة".[٥]

٩-وقال الإمام ابنُ القيم:" وبعد، فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين: ابن حزم، وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها مخالفة ... وقد تَفَرَّدَ الوليد بن مسلم بإسناده ووصله، وخالفه من هو أحفظ منه وأجل، وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك ... وإذا اختلف عبد الله بن المبارك، والوليد بن مسلم فالقول ما قال عبد الله".[٦]

---

(١) السنن، أبو داود، كتاب الطهارة، باب كيف المسح؟، (١/١٢٠)، حديث رقم: (١٦٥).
(٢) العلل الكبير، الترمذي، (١/٥٦)، حديث رقم: (٧٠).
(٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر ،(١/٤١٧)، حديث رقم: (٢١٨).
(٤) العلل، الدار قطني (٧/١١٠)، حديث رقم: (١٢٣٨).
(٥) معرفة السنن والآثار، البيهقي، ،(٢/ ١٢٤)، حديث رقم: (٢٠٦٩)، ورقم: (٢٠٧٠).
(٦) تهذيب سنن أبي داود، مطبوع ضمن كتاب(عون المعبود شرح سنن أبي داود)، ابن قيم الجوزية، (١/ ١٩٥).

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه هِقْلُ، والوليد بن مسلم وغيرهما عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رجلاً أَصَابَتْهُ جِرَاحَة، فَأَجْنَبَ، فَأُمِرَ بالاغْتِسَال، فَاغْتَسَلَ، فكز، فمات، وذكرت لهما الحديث. فقالا: روى هذا الحديث ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن إسماعيل ابن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس، وأفسد الحديث".(١)

الدراسة:

الحديث يرويه الأوزاعي، واختلف عنه على أربعة أوجه:

الأول: رواه أيوب بن سويد(٢)، والوليد بن مزيد(٣)، وأبو المغيرة(٤)، ومحمد بن شعيب(٥)، وهقل بن زياد(٦)، وإسماعيل بن يزيد بن سماعة،(٧)، وعبدالحميد بن حبيب ابن أبي

(١) العلل، ابن أبي حاتم (٥١٣/١-٥١٢)، حديث رقم: (٧٧).

(٢) السنن، الدار قطني، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...(١/ ٣٥١)، حديث رقم: (٧٣٢).

(٣) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...،(٣٥٢/١)، حديث رقم: (٧٣٣).

(٤) السنن، الدار قطني، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...،(١/ ٣٥٢)، حديث رقم: (٧٣٣).

(٥) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...،(١/ ٣٥٢)، حديث رقم: (٧٣٦).

(٦) السنن، الدار قطني، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...،(١/ ٣٥٣)، حديث رقم: (٧٣٠).

(٧) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...،(١/ ٣٥٢)، حديث رقم: (٧٣٦).

العشرين[١]، والوليد بن مسلم[٢]، ويحيى بن عبدالله[٣]، عن الأوزاعي بلغني، عن عطاء، عن ابن عباس–رضي الله عنهما–.

الثاني: رواه بشر بن بكر التنيسي، عن الأوزاعي سماعاً من عطاء.[٤] وخالف في ذكره سماع الأوزاعي من عطاء، فخالف الثقات الأثبات من أصحاب الأوزاعي، قال الحاكم:" وقد رواه الْهِقْل بن زياد، وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي، ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء".[٥] وبشر بن بكر التِّنِّيسي، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة يُغْرب".[٦]

الثالث: رواه عبد الرزاق الصنعاني، عن الأوزاعي، عن رجل، عن عطاء، عن ابن عباس، أَنَّ رَجُلًا... [٧]

الرابع: رواه ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس –رضي الله عنهما–[٨]

بينت رواية ابن أبي العشرين أنَّ الأوزاعي لم يسمعه من عطاء بن أبي رباح، وإنما سمعه من إسماعيل بن مسلم المكي[٩]، فأفسدت الرواية الموصولة التي ظاهرها الاتصال،

---

(١) العلل، ابن أبي حاتم، (٥١٣/١–٥١٢)، حديث رقم: (٧٧).
(٢) المصدر السابق، (٥١٣/١–٥١٢)، حديث رقم: (٧٧).
(٣) السنن، الدار قطني، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح...،(١/ ٣٥٢)، حديث رقم: (٧٣٦).
(٤) المستدرك على الصحيحين، للحاكم، كتاب الطهارة، (١/ ٢٨٥)، حديث رقم: (٦٣٠).
(٥) المصدر السابق، كتاب الطهارة، (١/ ٢٨٥)، حديث رقم: (٦٣٠).
(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر ص١٦٨ ، ترجمة رقم: (٦٨٣).
(٧) المصنف، الصنعاني، كتاب الطهارة، باب إذا لم يجد الماء، (١/ ٣٢٣)، حديث رقم: (٨٦٧).
(٨) العلل، ابن أبي حاتم، (٥١٣/١–٥١٢)، حديث رقم: (٧٧).
(٩) إسماعيل بن مسلم المكي، قال أبو حاتم:" ضعيف الحديث مُخَلِّط"، يُنْظَر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١٩٩/٢)، ترجمة رقم :(٦٦٩).

وهذا ما رجحه الرازيان[١]، والحاكم، فقال:" وقد رواه الْهِقْل بن زياد ،وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي، ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء".[٢]، واعتمدوا على القرائن الآتية:

١-الكثرة: رووه عن الأوزاعي دون ذِكْرِ سماعه من عطاء.

٢-منزلة الرواة في الشيخ: رواه أثبت أصحاب الأوزاعي، وهما (الهِقْل بن زياد، وابن أبي العشرين، والوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وإسماعيل بن يزيد بن سماعة،)[٣] دون ذِكْرِ سماعه من عطاء

٣-رواية عبد الرزاق الصنعاني، عن الأوزاعي، عن رجل، عن عطاء، عن ابن عباس، أَنَّ رَجُلًا...[٤]

(١) العلل، ابن أبي حاتم، (١/٥١٣-٥١٢)، حديث رقم: (٧٧).

(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الطهارة، (١/ ٢٨٥)، حديث رقم: (٦٣٠).

(٣) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، (١/٥٥٠-٥٤٨).

(٤) المصنف، الصنعاني، كتاب الطهارة، باب إذا لم يجد الماء، (١/ ٣٢٣)، حديث رقم: (٨٦٧).

المطلب الثالث: إفساد الإسناد الذي ظاهره الرفع بالوقف:

يرفع بعض الرواة الحديث، ويقفه آخرون، فَيُفْسِدُ الوقف الرفع، مع أنَّ ظاهره صحة الرفع، ومن ذلك:

-روى الحاكم بسنده، قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حَمْشَاذ، قالَا: ثنا بشر بن موسى، ثنا عبد الجبار بن العلاء الْعَطَّارُ، بمكة، ثنا سفيان بن عيينة، عن مِسْعَر، عن إبراهيم السَّكْسَكِيّ، عن ابن أبي أوفى، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:"إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ، وَالْقَمَرَ، وَالنُّجُومَ، وَالْأَهِلَّةَ لِذِكْرِ اللَّهِ".[1] قال بشر بن موسى:" ولم يكن هذا الحديث عند الحميدي في مسنده، هذا إسناد صحيح، وعبد الجبار الْعَطَّارُ ثقة، وقد احتج مسلم، والبخاري بإبراهيم السَّكْسَكِيّ، وإذا صَحَّ مِثْل هذه الاستقامة، لم يَضُرَّهُ توهين مَنْ أَفْسَدَ إسناده".[٢]

الدراسة:

الحديث يرويه مِسْعَر، واختلف عنه رفعًا ووقفًا على وجهين:

الأول: رواه عبد الجبار بن العلاء العَطَّار، أخرجه أبو نعيم[٣]، والطبراني[٤]، والحاكم[٥]، ومن طريقه البيهقي[٦] من طرق عن عبد الجبار بن العلاء العَطَّار، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن إبراهيم السَّكْسَكِيّ، عن عبد الله بن أبي أوفى-رضي الله عنه-مرفوعًا.

---

(1) المستدرك، الحاكم، كتاب الإيمان، (١/ ١١٥)، حديث رقم: (١٦٣).

(٢) المصدر السابق، كتاب الإيمان، (١/ ١١٥)، حديث رقم: (١٦٣).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نُعَيْم، (٧/ ٢٢٧).

(٤) الدعاء، الطبراني، (١/ ٥٢٤)، حديث رقم: (١٨٧٦).

(٥) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الإيمان، (١/ ١١٥)، حديث رقم: (١٦٣).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب مراعاة أدلة المواقيت، (١/ ٥٥٨)، حديث رقم: (١٧٨١).

وتابع يحيى بن أبي بكر الكرماني[١]عبد الجبَّار بن العلاء العَطَّار في روايته عن ابن عيينة، لكنها ضعيفة جدًا؛ لأنها من طريق محمد بن حُمَيْد الرازي، عن يحيى به[٢]، ومحمد بن حُمَيْد الرازي، قال البخاري:" فيه نظر ".[٣]

الثاني: رواه هارون بن معروف[٤]، وخَلَّادٌ [٥]، وجعفر بن عون[٦] ، وعبد الله بن المبارك[٧]، جميعًا، عن سفيان بن عيينة، عن مِسْعَر، عن إبراهيم السَّكْسَكِيّ ، عن ابن أبي أوفى–رضي الله عنه–، موقوفًا.

ورواية الوقف هي المرادة بقول الحاكم:" وإذا صَحَّ مثل هذه الاستقامة، لم يضره توهين من أفسد إسناده".[٨]

وصحح الحاكم إسناد الحديث، فقال:" هذا إسناد صحيح، وعبد الجَبَّار العَطَّار ثقة، وقد احتج مسلم والبخاري بإبراهيم السَّكْسَكِيّ، وإذا صَحَّ مثل هذه الاستقامة، لم يضره توهين من أفسد إسناده".[٩]

(١) أطراف الغرائب والأفراد، ابن القيسراني، (٤/ ١٧٨)، حديث رقم: (٣٩٨٥).
(٢) الأحاديث المختارة، المقدسي، (١٠٤/١٣)، حديث رقم: (١٧١).
(٣) التاريخ الكبير، البخاري، (٦٩/١)، ترجمة رقم: (١٦٧).
(٤) الأولياء، ابن أبي الدنيا، (١٨/١)، حديث رقم: (٢٨).
(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم، (٧/ ٢٢٧).
(٦) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب مراعاة أدلة المواقيت، (١/ ٥٥٨)، حديث رقم: (١٧٨٢).
(٧) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الإيمان، (١/ ١١٦)، حديث رقم: (١٦٤).
(٨) المصدر السابق، كتاب الإيمان، (١/ ١١٥)، كتاب الإيمان، حديث رقم: (١٦٣).
(٩) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الإيمان، (١/ ١١٥)، حديث رقم: (١٦٣).

ولا يُسَلَّم للحاكم قوله باحتجاج الإمام مسلم بإبراهيم السَّكْسَكِيّ؛ إذ نقض ذلك بنفسه، فقال:" قلت لعَلي بن عمر: إبراهيم السَّكْسَكِيّ لم ترك مسلم حديثه؟ قال: تكلم فيه يحيى بن سعيد. قلت: بحجة. قال: هو ضعيف".(١)

وإبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكِيّ، وإن احتج به الإمام البخاري(٢)، ففيه كلام مِنْ قِبَلِ النُّقَّاد في حفظه، قال يحيى القطان: "كان شعبة يضعفه، كان يقول: لا يحسن يتكلم".(٣) وقال أحمد بن حنبل:" ضعيف".(٤) وقال النسائي:" ليس بذاك القوي".(٥) وقال الحافظ ابن حجر:" صدوق، ضعيف الحفظ".(٦)

وضَعَّفَ النُّقَّاد الرواية المرفوعة، قال الإمام السَّاجِي:" تفرد به إبراهيم السَّكْسَكِيّ عن ابن أبي أوفى مرفوعًا: "خَيْر عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ".(٧) وقال الإمام ابن شاهين:" تَفَرَّدَ به سفيان بن عيينة، عن مِسْعَر، ما حَدَّثَ به عنه غَيره".(٨) وقال الإمام أبو نُعَيْم:" تَفَرَّدَ سفيان، عن مِسْعَر برفعه، ورواه خَلَّادٌ وغيره عن مِسْعَر موقوفًا".(٩)

---

(١) سؤالات الحاكم النيسابوري الدار قطني، (١/ ١٧٨)، ترجمة رقم: (٢٦٩).
(٢) الجامع الصحيح، كتاب الشهادات، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ . [آل عمران: الآية: ٧٧]، (١٧٩/٣)، حديث رقم: (٢٦٧٥).
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٢/ ١٣٢)، ترجمة رقم: (٢٠١).
(٤) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، الصالحي، (١٥/١)، ترجمة رقم: (٣٠).
(٥) الضعفاء والمتروكون، النسائي، (١٣/١)، ترجمة رقم: (١٨).
(٦) تقريب التهذيب، ص١١٠-١١١، ترجمة رقم: (٢٠٦).
(٧) تهذيب التهذيب، ابن حجر (١/ ١٣٨)، ترجمة رقم: (٢٤٦).
(٨) الأحاديث المختارة، المقدسي، (١٠٤/١٣)، حديث رقم: (١٧١).
(٩) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نُعَيْم، (٧/ ٢٢٧).

وقال الإمام البيهقي:" " تَفَرَّدَ به عبد الجبار بن العلاء بإسناده، هكذا وهو ثقة".[١] وقال الإمام ابن القيسراني:" تفرد به سفيان بن عيينة، عن مسعر عنه، وهو غريب عنه، وَرَوَاهُ يحيى بن أبي بكير الكرماني عن ابن عيينة مثله، وَتفرد به محمد بن حُمَيْد الرازي عنه، وروى عَن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي عَن ابْن عُيَيْنَة نَحوه".[٢] وقال الإمام الهيثمي:" رجاله موثقون، لكنه معلول".[٣] يعني للاختلاف في رفعه ووقفه.

واعتمد النُّقَّاد قرينة الكثرة في ترجيح رواية الوقف على الرفع.

(١) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب مراعاة أدلة المواقيت، (١/ ٥٥٨)، حديث رقم: (١٧٨١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد، ابن القيسراني، (٤/ ١٧٨)، حديث رقم: (٣٩٨٥).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٣٢٧/١)، حديث رقم: (١٨٤٠).

المبحث الثاني: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالتدليس:

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره السماع بالتدليس:

يروي بعض الرواة حديثًا ظاهره السلامة من التدليس، فيرويه البعض الآخر بذكر الواسطة؛ فيتبين التدليس، فَتُفْسِدُ الرواية التي ظاهرها السلامة منه، ومن أمثلة ذلك:

-قال أبو داود: حدَّثنا أحمد بن محمد المروزيُّ، حدَّثنا أيوب بن سليمان، عن أبي بكر بن أبي أويسٍ، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عَتيقٍ وموسى بن عُقبةَ، عن ابن شهاب، عن سليمان بن أرقمَ، أن يحيى بن أبي كثير أخبره، عن أبي سلمةَ، عن عائشة -رضي الله عنها-قالت: قال رسولُ الله -صلَّى الله عليه وسلم-:" لا نَذْرَ في معصيةٍ، وكفارتُهُ كفارةُ يمين".(١)

قال أبو داود: سمعت أحمدَ بن حنبل يقول:" أفسدُوا علينا هذا الحديثَ، قيل له: وصحَّ إفسادُه عندك؟ هل رواه غير ابن أبي أويس؟ قال: أيوبُ كان أمثلَ منه، يعني أيوب بن سليمان بن بلال، وقد رواه أيوب. وسمعت أحمد بن شَبُّويه يقول: قال ابنُ المبارك -يعني في هذا الحديث-: حَدَّثَ أبو سلمةَ، فدلَّ ذلك على أن الزهريَّ لم يسمعْه من أبي سلمةَ، وقال أحمد بن محمد: وتصديقُ ذلك ما حدَّثنا أيوبُ -يعني ابنَ سليمانَ، وقصَّ هذا الحديث".(٢)

الدراسة: الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه من وجهين:

---

(١) السنن، أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في النذر في المعصية، (١٨٤/٥)، حديث رقم: (٣٢٩٢)، ويُنْظَر أيضاً: الصحيح، لابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة، باب ذِكْر دعاء النبي-صلى الله عليه وسلم- للأئمة بالرشاد، (١٥/٢)، حديث رقم: (١٥٢٨).

(٢) السنن، أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في النذر في المعصية، (١٨٤/٥)، حديث رقم: (٣٢٩٢).

الأول: رواه يونس بن يزيد الأيلي، أخرجه رواه البخاري[١]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٢]،والبيهقي[٣] جميعًا من طرق عنه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة– رضي الله عنها–مرفوعاً

الثاني: رواه إسماعيل بن أبي أويس، أخرجه البخاري[٤]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٥]، والبيهقي[٦] جميعًا عنه، عن أخيه أبي بكر ابن أبي أويس، عن سليمان ابن بلال، عن محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، كلاهما عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير أنه سمع أبا سلمة يخبر عن عائشة.

قلت: كشف الإمام أحمد التدليس في هذا الحديث، وأعله به، مستندًا في ذلك برواية من روى الحديث بذكر الواسطة بين الزهري وأبي سلمة. ولما قيل له إن تلك الرواية جاءت من طريق إسماعيل بن أبي أويس[٧]، فهل تعتمد روايته في إعلال رواية من روى الحديث بدون ذكر الواسطة؟ فذكر رواية أيوب بن سليمان بن بلال[٨]، وأنه كان أحسن حالاً من ابن أبي أويس، وكلاهما روى الحديث بواسطة سليمان ابن أرقم، عن

---

(١) التاريخ الأوسط، البخاري، (١٩٧/٢)، حديث رقم: (٢٢٨٦).

(٢) المعرفة والتاريخ، الفسوي، (٣/٣).

(٣) السنن الكبرى، اللبيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين، (١١٨/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٥٩).

(٤) التاريخ الكبير، البخاري، (٢/٤).

(٥) المعرفة والتاريخ، الفسوي،(٤/٣).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين،(١١٩/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٦٢).

(٧) المعرفة والتاريخ، الفسوي، (٤/٣) ، والتاريخ الكبير، البخاري (٢/٤)، والسنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين،(١١٩/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٦٢).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢٣٣/٤)، ترجمة رقم: (٧٣٤)، والسنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين، (١١٩/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٦٣).

ابن أبي كثير عن أبي سلمة. فذكر أن هذه الرواية الكاشفة للتدليس قد أفسدت، فأبانت علته.

ومما يؤيد ذلك أن عبد الله بن عثمان قد روى الحديث من أصل يونس بن يزيد، عن ابن المبارك قال: أخبرني يونس، عن الزهري، وبلغني عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن، عن عائشة قالت فذكره[١]، ومثلها رواية عنبسة بن خالد[٢] عن يونس عن ابن شهاب قال: حدث أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت:..".

وقد ذكر النُّقَّاد أنَّ الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، قال الإمام الترمذي:" لم يسمع الزهري هذا الحديث من أبي سلمة".[٣] وقال الإمام البيهقي عَقِبَ رواية عبد الله بن عثمان:" هذا الحديث لم يسمعه الزهري من أبي سلمة [٤] وقال أيضاً عَقِبَ رواية عَنْبَسَة بن خالد:" هذا يدل على أنه لم يسمعه من أبي سلمة، وإنما سمعه من سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة".[٥]

(١) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين،(١١٨/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٦٠).

(٢) المعرفة والتاريخ، الفسوي، (٣/٣)، والسنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين، (١١٩/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٦٣).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، (٢٦٩/١)، ترجمة رقم: (٧١٢).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين، (١١٨/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٥٩).

(٥) المصدر السابق، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين،(١١٩/١٠)، حديث رقم: (٢٠٠٦١).

المطلب الثاني: إفساد صيغة الرواية في الإسناد الذي فيه راوٍ مدلس:

يروي بعض الرواة رواية أحد مَنْ عُرِفَ بالتدليس بصيغة العنعنة، ويرويها آخرون بإثبات السماع؛ فَتُفْسِدُ الرواية الأولى، وتُبَين بأنَّ السماع هو الصحيح، ومن أمثلته:

– روى الحسن البصري، عن أنس بن مالك–رضي الله عنه–:" أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–أُتِيَ بِرَجُلٍ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَضَرَبَهُ بِجَرِيدٍ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ، وَصَنَعَ أَبُو بَكْرٍ مثل ذَلِكَ، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ..."(١)

قال الدار قطني بعد ذكر الخلاف على شعبة:"... وقال خالد بن الحارث، عن شعبة، عن قتادة: سمعت أنساً، فأفسد قول من قال: عن الحسن، وخالد أحد الأثبات".(٢)

الدراسة: موضع الشاهد قول الدار قطني بعد ذكر الخلاف على شعبة:"... وقال خالد بن الحارث، عن شعبة، عن قتادة: سمعت أنساً، فأفسد قول من قال: عن الحسن، وخالد أحد الأثبات".(٣)

الحديث رواه شعبة بن الحجاج، واختلف عنه من وجهين:

الأول: رواه شبابة بن سَوَّار(٤)، وسلاَّم بن سليمان(٥)، عن شعبة بزيادة الحسن البصري بين قتادة، وأنس–رضي الله عنه–.

(١) العلل، الدار قطني، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).
(٢) المصدر السابق، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).
(٣) العلل، الدار قطني، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).
(٤) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب الحد في الخمر، باب الحد في الخمر، (٥/ ١٣٢)، حديث رقم (٥٢٥٤).
(٥) العلل، للدار قطني، (٦٤/٢)، حديث رقم (٢٤٢٠).

الثاني: رواه محمد بن جعفر[١]، ويزيد بن هارون[٢]، وحجاج بن محمد المِصِّيصي[٣]، وآدم بن أبي إياس[٤] ، وهاشم بن القاسم[٥]، وهشام الدَّسْتُوائي[٦]، وخالد بن الحارث[٧]، وهمام بن يحيى[٨]، وسعيد بن أبي عروبة[٩] كلهم عن شعبة، عن قتادة، عن أنس–رضي الله عنه–.

خالف شبابة بن سَوَّار، وسلاَّم بن سليم أصحاب شعبة بن الحجاج، حيث زادا الحسن البصري بين قتادة، وأنس–رضي الله عنه–، وشبابة بن سَوَّار، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ، رمي بالإرجاء ".[١٠] وسلاَّم بن سليم الحنفي، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة متقن، صاحب حديث".[١١]

(١) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الحدود، باب حد الخمر،(٣/ ١٣٣٠)، حديث رقم: (١٧٠٦).
(٢) السنن الكبرى، النسائي، كتاب الحد في الخمر، باب الحد في الخمر، (٥/ ١٣٣)، حديث رقم: (٥٢٥٧).
(٣) المسند، أحمد بن حنبل، (٢٠/ ١٩٥)، حديث رقم: (١٢٨٠٥).
(٤) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، (٨/ ١٥٧)، حديث رقم: (٦٧٧٣).
(٥) السنن، الدارمي، كتاب الحدود، باب في حد الخمر، (٣/ ١٤٨٨)، حديث رقم: (٢٣٥٧).
(٦) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، (٨/ ١٥٧)، حديث رقم: (٦٧٧٣).
(٧) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الحدود، باب حد الخمر،(٣/ ١٣٣٠)، حديث رقم: (١٧٠٦).
(٨) العلل، الدار قطني، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).
(٩) المصدر السابق، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).
(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر ص٤٢٩، ترجمة رقم: (٢٧٤٨).
(١١) المصدر السابق، ص٤٥٢، ترجمة رقم: (٢٧١٨).

أما بالنسبة لشبابة بن سَوَّار، فمع أنه ثقة في شعبة كما قال ابن معين[١] إلا أنَّ النُّقَّاد أنكروا عليه ثلاثة أحاديث، منها حديثه هذا، قال الإمام ابن عدي:" وهذه الأحاديث الثلاثة التي ذكرتها، عن شبابة، عن شُعْبَة هي التي أُنكرت عليه، فأما حديث شرب الخمر فزاد في إسناده الحسن".[٢]

وأما بالنسبة لسلاَّم بن سليم، فمع أنه ثقة، إلا أنه خالف هذا الجمع من أصحاب شعبة؛ فتكون روايته شاذة.

فهذه الزيادة خطأ؛ لثبوت سماع قتادة للحديث من أنس–رضي الله عنه–بدون واسطة (في موضع الزيادة)؛ فتكون رواية (شبابة، وسلاَّم) من المزيد في متصل الأسانيد، قال الأثرم:" سمعت أبا عبد الله – وذكر شبابة –فقال: روى عن: شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–جَلَدَ فِي الخَمْرِ." قَالَ: وهذا ليس بشيء، رواه غير واحد، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس".[٣] وقال الإمام ابن عدي:" رواه أصحاب شعبة، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس."[٤] ونَصَّ الحافظ ابن حجر صراحة على أنها من المزيد في متصل الأسانيد، فقال:" قوله: عن قتادة، عن أنس في رواية لمسلم، والنسائي سمعت أنس أخرجاها من طريق خالد بن الحارث، عن شعبة، وهو يدل على أنَّ رواية شَبَابَة، عن شعبة بزيادة الحسن بين قتادة، وأنس التي أخرجها النسائي من المزيد في متصل الأسانيد".[٥]

---

(١) التاريخ (رواية الدارمي)، ابن معين، (ت٢٣٣هـ) ،(١/ ٦٤)، ترجمة رقم: (١٠٨).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٥/ ٧٢)، ترجمة رقم: (٩٠٥).
(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٩/ ٥١٥) ترجمة رقم: (١٩٧).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥/٧٢)، ترجمة رقم: (٩٠٥).
(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، (٦٣/١٢).

قلت:

١-رواية قتادة للحديث بصيغة العنعنة خطأ، والصواب السماع مباشرة من أنس ابن مالك-رضي الله عنه-

٣-إثبات سماع قتادة للحديث من أنس بن مالك-رضي الله عنه-؛ لأنَّ قتادة معروف بالتدليس.

٤-اعتمد الدار قطني في إثبات ما تقدم على القرائن الآتية:

أ- الكثرة: رواه كل من: خالد بن الحارث[١]، ومحمد بن جعفر[٢]، وحجاج بن محمد المِصِّيصي[٣]، بإثبات سماع قتادة للحديث مباشرة مِنْ أنس بن مالك-رضي الله عنه.

ب- بعض المُقَدَّمين من تلاميذ شعبة رووا الحديث بإثبات سماع قتادة له من أنس ابن مالك-رضي الله عنه-

٦-أفسدت رواية المُقَدَّمين من تلاميذ شعبة بن الحجاج بإثبات سماع قتادة للحديث من أنس بن مالك-رضي الله عنه-. رواية من لم يُثبت السماع.

(١) العلل، للدار قطني، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).

(٢) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الحدود، باب حد الخمر،(٣/ ١٣٣٠)، حديث رقم: (١٧٠٦).

(٣) المسند، أحمد بن حنبل، (٢٠/ ١٩٥)، حديث رقم: (١٢٨٠٥).

المبحث الثالث: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالإبدال والإسقاط:

المطلب الأول: إفساد الإسناد بإبدال لفظة(ابن)، بلفظة(عن):

يقع أحيانًا نتيجة للخطأ من الرواة، أو مِنْ بعض النُّسَّاخ إبدال بعض الألفاظ ببعض، مثل إبدال لفظة(ابن)، بلفظة(عن)؛ وبذلك يكون الحديث لراوٍ آخر، فيستند النُّقَّاد إلى نُسَخٍ أخرى للكتاب، فَتُفْسِدُ الوهم الواقع بإبدال لفظة مكان أخرى، ومن شواهد ذلك:

-روى يحيى بن يحيى الليثي، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول:" دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَتَذَاكَرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ، فَقَالَ مَرْوَانُ وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ الْوُضُوءُ، فَقَالَ عُرْوَةُ مَا عَلِمْتُ هَذَا، فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، أَخْبَرَتْنِي بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-يَقُولُ: إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ".(١)

قال الإمام ابن عبد البر:" في نسخة يحيى في الموطأ في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد، فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد؛ وذلك أن في كتابه في هذا الحديث: مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم، فجعل في موضع (ابن): عن، فأفسد الإسناد، وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم، وهكذا حَدَّثَ به عنه ابنه: عبيد الله بن يحيى، وأما ابن وَضَّاح فلم يحدث به هكذا، وحدث به على الصحة؛ فقال: مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وهذا الذي لا شك فيه عند جماعة أهل العلم، وليس الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم عند أحد من أهل العلم بالحديث، ولا رواه محمد بن عمرو بن حزم بوجه من الوجوه، ومحمد بن عمرو بن حزم لا يروي مثله عن عروة؛ ووُلِد محمد بن عمرو بن حزم بنجران، وأبوه عامل عليها من قبل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-في سنة عشر من الهجرة فسماه أبوه محمدًا، وكنَّاه أبا سليمان، وكتب بذلك إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم-فكتب إليه رسول الله-صلى الله عليه وسلم-يأمره أن يسميه محمدًا، ويُكَنِّيه

---

(١) الموطأ، مالك بن أنس، ، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مَسِّ الفرج، (٤٢/١)، حديث رقم: (٥٨).

أبا عبد الملك ففعل... وأما محمد بن عمرو بن حزم قلم يقل أحد أنه روى عن عروة لا هذا الحديث ولا غيره، والمحفوظ في هذا الحديث رواية عبد الله بن أبي بكر له عن عروةَ"[١]

قلت: رواه على الصواب كل من: عبد الله بن مسلمة القعنبي،[٢] و يحيى بن عبد الله بن بُكير،[٣] والشافعي[٤]، ومعن بن عيسى [٥]، وأبو مصعب الزهري[٦]، وابن القاسم[٧]، وابن وهب[٨]، وعلي بن زياد التونسي[٩] ،وعبد الله بن نافع المدني[١٠]، وعبد الله بن يوسف التّنّيسي[١١]، عبد الله بن عبد الحكم ،[١٢] وسعيد بن عبد الحميد ابن جعفر[١٣]، وسويد بن سعيد الحدثاني.[١٤]

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (١٧/ ١٨٤-١٨٣).
(٢) الموطأ، (رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي)، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مَسِّ الفرج،(١١٢/١)، حديث رقم (٦١).
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (١٧/ ١٨٦).
(٤) الأم، الشافعي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مَسِّ الذكر،(٣٣/١).
(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (١٧/ ١٨٦).
(٦) الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري، ، كتاب الطهارة، باب الوضوء مِنْ مَسِّ الفرج، (٣١٣/١)، حديث رقم (١٠٠).
(٧) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٧/ ١٨٦).
(٨) المصدر السابق، (١٧/ ١٨٦).
(٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٧/ ١٨٦).
(١٠) المصدر السابق، (١٧/ ١٨٦).
(١١) المعجم الكبير، الطبراني، (٢٤/ ١٩٦)، حديث رقم: (٤٩٦).
(١٢) المصدر السابق، (٢٤/ ١٩٦)، حديث رقم: (٤٩٦).
(١٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٧/ ١٨٦).
(١٤) الموطأ (رواية سويد بن سعيد الحدثاني)، ، باب الوضوء مِنْ مَسِّ الفرج، (٨٤/١)، حديث رقم: (٨١).

المطلب الثاني: إفساد الإسناد بإبدال رجل بآخر:

يروي بعض الرواة الإسناد على الصواب، ويرويه آخرون بإبدال راوٍ مكان آخر؛ فَيُفْسِدُ الإسناد، ومن ذلك:

-خلال شرح ابن عبد البر لحديث صفية بنت شيبة-رضي الله عنها-، قالت:" دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى وَإِنَّ مِئْزَرَهُ(١) لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ حَتَّى لَأَقُولُ: إِنِّي لَأَرَى رُكْبَتَيْهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اسْعَوْا...". (٢)

قال الإمام ابن عبد البر:" ذكره ابن أبي شيبة فأخطأ في إسناده، إما هو، وإما محمد بن بشر ... أخطأ في موضعين من الإسناد، أحدهما أنه جعل في موضع عمر بن عبد الرحمن، عبدَالله بن أبي حسين... فأفسد إسناد هذا الحديث، ولا أدري ممن هذا؛ أمن أبي بكر أم من محمد بن بشر، ومن أيهما كان فهو خطأ لاشك فيه".(٣)

الدراسة: الحديث يرويه عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، واختلف عنه مِن وجهين:

الأول: رواه الشافعي(٤)، ويحيى بن آدم بن سليمان الكوفي (٥) ، يونس بن محمد

(١) المئزر: الإزار، يُنْظَر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، (٤٤/١).
(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٠١/٢)، ويُنْظَر أيضًا: شرح معاني الآثار، الطحاوي، (٣٥٥/١٥)، حديث رقم: (٦٠٧٤)، ورقم: (٦٠٧٥).
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٠١/٢).
(٤) المسند، أحمد بن حنبل، (٣٧٢/١).
(٥) المسند، إسحاق بن راهويه، (٥/ ١٩٤)، حديث رقم: (٢٣٢٤)، ويحيى بن آدم، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ فاضل"، ينظر: تقريب التهذيب، ص١٠٤٧، ترجمة رقم: (٧٥٤٦).

المؤَدِّب[١]، وسُرَيْج بن النعمان الجوهري[٢]، وحُمَيْد بن عبد الرحمن الرؤاسي[٣]، ومحمد بن سنان الباهلي العوقي[٤] كلهم عن عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِنٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَاةَ، قالت:" دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى وَإِنَّ مِئْزَرَهُ لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ ..."

الوجه الثاني: رواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عن عبد الله بن الْمُؤَمَّلِ، عن عبد الله بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة بنت أبي تجراة، قَالَتْ:" نَظَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–وَهُوَ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي آخِرِ الْقَوْمِ وَهُوَ يَقُولُ: اسْعَوْا ...".[٥]

قلت:

١–الراجح من رواه عن عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِنٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَاةَ، وإلى ذلك ذهب الدار قطني، معتمداً في على قرينتي الكثرة، والمنزلة في سُلَّم

(١) المسند، أحمد بن حنبل، (٤٥/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٢٧٣٦٧)، ويونس بن محمد، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ فاضل"، ينظر: تقريب التهذيب، ص١٠٩٩، ترجمة رقم: (٧٩٧١).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، (٢٤/ ٢٢٥)، حديث رقم: (٥٧٢)، وسُرَيْج بن النعمان، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة، يهم قليلا"، ينظر: تقريب التهذيب، ص٣٦٦، ترجمة رقم: (٢٢٣١).

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، (٢٤/ ٢٢٦)، حديث رقم: (٥٧٤)، وحُمَيْد بن عبد الرحمن الرؤاسي، أورده ابن حبان في الثقات، يُنْظَر: الثقات، (٦/ ١٩٤)، ترجمة رقم: (٧٣٣٠).

(٤) العلل، الدار قطني، (١٥/ ٤٢٣)، حديث رقم: (٤١٧)، ومحمد بن سنان الباهلي العوقي، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت"، ينظر: تقريب التهذيب، ص٨٥١، ترجمة رقم: (٩٥٧٢).

(٥) الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، (٦/ ٨٣)، حديث رقم: (٣٢٩٦).

التعديل، فقال:" والصحيح قول من قال: عن ابن محيصن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة بنت أبي تجراة، وهو الصواب".(١)

٢-يتحمل عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي ما وقع في الإسناد من أوهام للآتي:

١-أنَّ أبا بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن بِشْر كلاهما من الحفاظ الثقات، قال الحافظ ابن حجر في ابن أبي شيبة:" ثقة حافظ، صاحب تصانيف".(٢)وقال في محمد بن بِشْر:" ثقة حافظ".(٣)

٢-أنَّ النُّقَّاد في العادة يحيلون الوَهْمَ أو الخطأ على الراوي الأضعف، وهو هنا عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، قال ابن أبي خيثمة، ومعاوية بن صالح، عن ابن معين:" ضعيف".(٤) وقال أحمد بن حنبل:" أَحاديث عبد الله بن المؤمل مناكير".(٥) وقال أبو زرعة، وأبو حاتم:" ليس بقوي".(٦) ، وقال أبو داود:" منكر الحديث".(٧)، وقال النسائي:" ضعيف".(٨) وقال ابن عدي:" وعامة ما يرويه الضعف عليه بَيِّن".(٩)

٣-اضطراب عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي في الحديث؛ حيث أثبت صفية بنت شيبة، وأسقطها مرة أخرى، وأبدل ابن مُحَيْصِن بابن أبي حسين، وهذا يدل على قلة ضبطه، وسوء حفظه.

---

(١) العلل، الدار قطني (١٥/ ٤٢٣)، حديث رقم: (٤١٧).
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر ص٥٤٠، ترجمة رقم: (٣٦٠٠).
(٣) المصدر السابق،ص٨٢٨، ترجمة رقم: (٥٧٩١).
(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (١٣٦/ ١٨٦)، ترجمة رقم: (٣٥٩٩).
(٥) العلل ومعرفة الرجال، (رواية عبد الله بن أحمد)، أحمد بن حنبل، (١/ ٥٦٧)، حديث رقم: (١٣٦١).
(٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١٧٥/٥)، ترجمة رقم: (٨٢١).
(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (١٣٦/ ١٩٠)، ترجمة رقم: (٣٥٩٩).
(٨) الضعفاء والمتروكون، النسائي، (١/ ٦٢)، ترجمة رقم: (٣٣١).
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢٢٦/٥)، ترجمة رقم: (٩٧٤).

وأحياناً يقوم بعض رواة الكتب بإصلاح الإسناد باستبدال راوٍ فيه بآخر خطأً، فيستدل بعض الشُّرَّاح على هذا الخطأ من خلال روايات أخرى للكتاب وللحديث، فَتُفْسِدُ الرواية التي وقع فيها استبدال راوٍ بآخر، ومن شواهده:

–قال الإمام مسلم:" وَحَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِى أَبِى عَنْ جَدِّى، حَدَّثَنِى عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخبَرَنِى عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِى بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ الأَنْصَارِىَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " الوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ ".[١]

قال الإمام المازري:" خَرَّجَ مسلم في (باب الوضوء مما مَسَّت النار)[٢] قال ابن شهاب: أخبرني عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن، قال أبو علي الغَسَّاني الجَيَّاني– : هكذا عند جميع الرواة للكتاب، وأصلحه ابن الحذاء بيده فأفسده، فجعل مكان عبد الملك عبد الله، والصواب عبد الملك وكذا رواه الجلودي، وكذلك هو في نسخة أبي زكريا، عن ابن ماهان، وكذلك رواه الزُّبيدي، عن الزهري، عن عبد الملك بن أبى بكر، وهو أخو عبد الله بن أبى بكر".[٣]

استدل أبو علي الغَسَّاني الجَيَّانني على خطأ ابن الحَذَّاء برواية الجلودي، وابن ماهان، وبرواية الزُّبيدي، عن الزهري، عن عبد الملك بن أبى بكر.

---

(١) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مَسَّت النار، (١/ ٢٧٢)، حديث رقم: (٣٥١).

(٢) المصدر السابق، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مَسَّت النار،(١/ ٢٧٢)، حديث رقم: (٣٥١).

(٣) المُعْلم بفوائد مسلم، المازري، (٣٨٠/١)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، (٤٤/٤).

المطلب الثالث: إفساد الإسناد بإسقاط راوٍ فيه خطأً:

يخطئ بعض الرواة فيروي الإسناد بإسقاط راوٍ فيه، فَيُفْسِدُه، ومن أمثلة ذلك:

-خلال شرح ابن عبد البر لحديث صفية بنت شيبة-رضي الله عنها-، قالت:" دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى وَإِنَّ مِئْزَرَهُ لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ حَتَّى لَأَقُولُ: إِنِّي لَأَرَى رُكْبَتَيْهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اسْعَوْا..." قال ابن عبد البر: "ذكره ابن أبي شيبة فأخطأ في إسناده، إما هو، وإما محمد بن بشر...أخطأ في موضعين من الإسناد...والآخر أنه أسقط صفية بنت شيبة من الإسناد، فأفسد إسناد هذا الحديث، ولا أدري ممن هذا؛ أمن أبي بكر أم من محمد بن بشر، ومن أيهما كان فهو خطأ لاشك فيه".(١)

الدراسة:

الحديث يرويه عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، واختلف عنه مِنْ وجهين:

الأول: رواه عنه الشافعي(٢) ،ويحيى ابن آدم(٣) ، يونس بن محمد المؤَدِّب(٤)، وسُرَيْج بن النعمان الجوهري(٥)، وحُمَيْد ابن عبد الرحمن(٦) كلهم عن عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِنٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (١٠١/٢)، ويُنْظَر أيضاً: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (٣٠٦/٤)، ترجمة رقم: (٧٦٦)، وإفساد الإسناد هنا نقيض الصلاح.، يُنْظَر أيضاً: تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٩/ ٢٩٠).

(٢) المسند، الشافعي، (٣٧٢/١).

(٣) المسند، إسحاق بن راهويه، (٥/ ١٩٤)، حديث رقم: (٢٣٢٤).

(٤) المسند، أحمد بن حنبل، (٤٥/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٢٧٣٦٧).

(٥) المعجم الكبير، الطبراني (٢٤/ ٢٢٥)، حديث رقم: (٥٧٢).

(٦) المصدر السابق، (٢٤/ ٢٢٦)، حديث رقم: (٥٧٤).

بنت شيبة، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَاةَ، إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، قالت:" دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ... ". الحديث

الثاني: رواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن بشر –بإسقاط صفية بنت شيبة– عن عبد الله بن الْمُؤَمَّلِ، عن عبد الله بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة بنت أبي تجراة، قَالَتْ:" نَظَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَهُوَ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي آخِرِ الْقَوْمِ وَهُوَ يَقُولُ: اسْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ، قَالَتْ: فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ وَإِنَّهُ يَسْعَى ومِئْزَرَهُ يَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ".(١)

بينا فيما مضى(٢) أنَّ عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي اضطرب في هذا الحديث تارة بإثبات صفية بنت شيبة، وتارة أخرى بإسقاطها، وأنَّ الراجح من رواه عن عبد الله بن مُؤَمَّلٍ العائذي، عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِنٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، وإلى ذلك ذهب الدار قطني. (٣)

(١) الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، (٦/ ٨٣)، حديث رقم: (٣٢٩٦).
(٢) يُنْظَر: المطلب الثاني مِنَ المبحث الرابع.
(٣) العلل، الدار قطني (١٥/ ٤٢٣)، حديث رقم: (٤١٧).

المبحث الرابع: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالتصحيف والقلب:

المطلب الأول: الإفساد بتصحيف الاسم في الإسناد خطأ:

يقع أحياناً تصحيف في أحد أسماء رواة الإسناد في بعض نُسَخِ المصنفات، ولا ينتبه المحقق لذلك، فيتابع على التصحيف، فَيُفْسِدُ بذلك اسم الراوي على الصواب، ومِنْ أمثلته:

-أثناء ترجمة الشيخ محمد بن علي الأثيوبي لمبارك بن سعد اليماميّ، قال:" مبارك بن سَعْد اليماميّ، نزيل البصرة، روى عن: يحيى بن أبي كثير. وعنه: أبو عليّ عبد الرحمن بن بحر الخلّال. وذكره ابن حبّان في "الثقات"(١)، ووقع في نسخ المجتبى(٢): مبارك بن سعيد، وكذا في نسخ التقريب(٣)، والصواب: ابن سَعْد بفتح، فسكون، وهو الذي في الكبرى(٤)، لكن ألصق به محققه "ابن سعيد"، تبعًا لما في "المجتبى"، فأفسده".(٥)

وما ذكره الشارح الأثيوبي مِنْ أنَّ الاسم هو مبارك بن سعد، وليس ابن سعيد، هو الصواب (٦).

والإفساد هنا بمعنى نقيض الصلاح، وهو أحد المعاني اللغوية للفظ(أفسد).

---

(١) الثقات، ابن حبان، (٩/ ١٩٠)، (١٥٩٣١)، باسم مبارك بن سعيد.

(٢) الظاهر أنَّ ذلك في نسخة الشيخ الأثيوبي، وأما في نسخة دار التأصيل فالموجود(ابن سعد)، السنن الصغرى، للنسائي، كتاب المزارعة، باب ذِكْرُ الأحاديث المختلفة في النهي عن الكراء، (٤١٠/٦)، حديث رقم: (٣٩٥٧)

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر ص٩١٨، ترجمة رقم: (٦٥٠٤)، بتحقيق: صغير أحمد الباكستاني.

(٤) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب المزارعة، باب ذِكْرُ الأسانيد المختلفة في كراء لأرض...

(٤/ ٤١٤)، حديث رقم: (٤٦٣٧)، بتحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، وما ذكره الشارح في نسخته.

(٥) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، للأثيوبي، (٣١/ ١٧٧).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٢٧/ ١٧٧)، ترجمة رقم: (٥٧٦٤)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (٣/ ٤٣١)، ترجمة رقم: (٧٠٤٣).

المطلب الثاني: إفساد الإسناد بقلب اسم الراوي:

يهم بعض الرواة، فيقلب اسم الراوي خطأً، فَيُرْوَى الاسم على الصواب، فَيُفْسِدُه، ومن شواهد ذلك:

–روى أبو موسى المديني بسنده من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن محمد بن يزيد بن خُثَيْمٍ المحاربي، عن محمد بن كعب القرظي، عن محمد بن يزيد بن خُثَيْمٍ، عن عمار بن ياسر–رضي الله عنه–، قال:" كُنْتُ أَنَا وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةِ ذِي الْعُشَيْرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:"أَلَا أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ رَجُلَيْنِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذَا، يَعْنِي قَرْنَهُ، حَتَّى يَبُلَّ هَذِهِ، يَعْنِي لِحْيَتَهُ"[(١)] قال أبو موسى المديني معلقاً:" أشرنا فيما تقدم أن محمد بن سلمة قد وهم في إسناد هذا الحديث وقلب اسم راويه فأفسده".[(٢)]

يريد أنَّ محمد بن سلمة الحَرَّاني قلب اسم يزيد بن محمد بن يزيد بن خُثَيْمٍ إلى محمد بن يزيد بن خُثَيْمٍ.

الدراسة: الحديث يرويه ابن إسحاق، واختلف عنه بقلب اسم يزيد بن محمد بن يزيد ابن خُثَيْمٍ المحاربي مِنْ وجهين:

الأول: رواه إبراهيم بن سعد[(٣)]، ويزيد بن زُرَيْع[(٤)]، ويونس بن بُكَيْر[(٥)]، وصدقة بن سابق[(٦)]، وعيسى بن يونس[(٧)]، عن ابن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن محمد بن يزيد بن

---

(١) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، أبو موسى المديني، (١/ ٤٥٧)، حديث رقم: (٩١٣).

(٢) المصدر السابق، أبو موسى المديني، (١/ ٤٥٧)، حديث رقم: (٩١٣).

(٣) معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ١٨٤)، ترجمة رقم: (٦٧٦).

(٤) الكنى والأسماء، الدولابي، (٣/ ١١٧٨)، ترجمة رقم: (٢٠٦٢).

(٥) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، (٢٢٨١)، حديث رقم: (٨١١).

(٦) معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ١٨٤)، حديث رقم: (٦٧٦).

(٧) المسند، أحمد بن حنبل، (٣٠/٥٥٦– ٥٥٧)، حديث رقم: (١٨٣٢١).

خُثَيْمٍ المحاربي، عن محمد بن كعب القرظي، عن محمد بن يزيد بن خُثَيْمٍ، عن عمار بن ياسر–رضي الله عنه– مرفوعًا.

الثاني: رواه محمد بن سلمة الحرَّاني، فرواه عن ابن إسحاق، عن محمد بن يزيد بن خُثَيْمٍ، عن محمد بن كعب، قال: حدثني أبوك يزيد بن خُثَيْمٍ مثله.(١)

قلت: محمد بن سلمة الحرَّاني، وإن كان ثقة، فقد وقع في الوهم، فخالف جمعًا من الرواة الثقات، فأفسد الإسناد بروايته على الوجه الخطأ، قال فيه ابن سعد:" كان صدوقًا، ثقة إن شاء الله، وكان له فضل ورواية وفتوى".(٢) وقال النسائي:" ثقة".(٣) والحديث ضعيف جداً للآتي:

١–محمد بن خُثَيْمٍ المُحَاربي: قال الذهبي:" لا يُعْرَف".(٤)

٢–الانقطاع: قال البخاري:" وهذا إسناد لا يُعرف سَماع يَزِيد مِن مُحَمد، ولا مُحَمد ابن كَعب من ابن خُثَيم، ولا ابْن خُثَيم مِن عَمّار".(٥)

٣–التفرد: تفرد محمد بن إسحاق في رواية هذا الحديث، ولم يتابع عليه، ولم يجزم بصحة هذا الحديث؛ فبعد روايته للحديث أورد قصة أخرى لتسمية علي بأبي تراب، ثم قال: فالله أعلم.(٦) فالإفساد هنا ضد الصلاح.

---

(١) السنن الكبرى، النسائي، كتاب الخصائص، ذكر أشقى الناس، (٧/ ٤٦٤)، حديث رقم: (٨٤٨٥).
(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٤٨٥/٧).
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٢٥/ ٢٩٠)، ترجمة رقم: (٥٢٥٥).
(٤) المغني في الضعفاء، الذهبي، (٢/ ٥٧٦)، ترجمة رقم: (٥٤٧٠).
(٥) التاريخ الكبير، البخاري، (١/ ٧١)، ترجمة رقم: (١٧٥).
(٦) السيرة النبوية، ابن هشام، (١/ ٦٠٠).

المبحث الخامس: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالحكم على الحديث:

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره الصحة بوجود خطأ فيه:

يروي بعض الرواة حديثاً من طريق رُوِيَ بها أحاديث كثيرة، فيخطئ في إسناده، فَتُفْسِدُها رواية أخرى لوجود خطأ فيها، مع أنَّ الظاهر سلامتها منه، ومن شواهد ذلك:

المثال الأول: قال الإمام الدار قطني:" روى الحسن البصري، عن أنس بن مال–رضي الله عنه–أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِرَجُلٍ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَضَرَبَهُ بِجَرِيدٍ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ، وَصَنَعَ أَبُو بَكْرٍ مثل ذَلِكَ، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ..."[(١)] قال الدار قطني:" رواه شبابة بن سَوَّار، وسلاَّم بن سليمان، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس–رضي الله عنه–. وخالفهما أصحاب شعبة، فرووه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، لم يذكروا فيه الحسن. وقال خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ: سمعت أنساً، فأفسد قول من قال: عن الحسن، وخالد أحد الأثبات. وكذلك رواه هشام الدَّسْتُوَائي، وهمام بن يحيى، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم، عن قتادة، عن أنس–رضي الله عنه–وهو الصواب".[(٢)]

الدراسة:

تَقَدَّمت دراسة الحديث، وبيان الخلاف فيه.[(٣)]

من خلال ما تقدم تبين للباحث الآتي

١–اعتمد الدار قطني في إثبات ما تقدم على القرائن الآتية:

---

(١) العلل، الدار قطني، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠).

(٢) المصدر السابق، (٦٤/٢)، حديث رقم: (٢٤٢٠)، ويُنْظَر أيضاً: العلل، لابن أبي حاتم، (٤٥/٥)، حديث رقم: (١٧٩٣)، و(٥٧٩/٤) حديث رقم: (١٦٥٣)، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٧/ ٢٦٨).

(٣) يُنْظَر: المثال الأول في المطلب الثاني مِنَ المبحث الثالث.

أ-الكثرة: روى الحديث كل مِنْ: محمد بن جعفر، ويزيد بن هارون، وحجاج بن محمد المِصِّيصي، وآدم بن أبي إياس، وهاشم بن القاسم، وهشام الدَّسْتُوَائي، وخالد ابن الحارث، وهمام بن يحيى، وسعيد بن أبي عروبة، من غير ذِكْرِ الحسن البصري، ورواه اثنان(شبابة بن سَوَّار، وسلاَّم بن سليمان) بِذِكْرِ الحسن البصري.

ب-أنَّ المُقَدَّمين[1] من تلاميذ شعبة بن الحجاج رووا الحديث من غير ذِكْرِ الحسن البصري، مثل: محمد بن جعفر، وخالد بن الحارث.

ج-أنَّ المُقَدَّمين من تلاميذ شعبة بن الحجاج رووا الحديث بإثبات سماع قتادة له مباشرة من أنس بن مالك-رضي الله عنه-.

٢-أفسدت رواية المُقَدَّمين من تلاميذ شعبة بن الحجاج بدون ذِكْرِ الحسن البصري بين قتادة، وأنس بن مالك-رضي الله عنه-. رواية من ذكره بينهما

٣--أفسدت رواية المُقَدَّمين من تلاميذ شعبة بن الحجاج بإثبات سماع قتادة للحديث مباشرة من أنس بن مالك-رضي الله عنه-. رواية من لم يُثبت السماع.

المثال الثاني: _قال الإمام مسلم :" ذِكْرُ حديث منقول على الخطأ فِي الاسناد، فأورده من طرق عَن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة-رضي الله عنها- أَنه أهدي لَهَا ولحفصة طَعَام وهما صائمتان فأفطرتا عَلَيْهِ فَسَأَلت حَفْصَة رَسُول الله -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- وَكَانَت بنت عمر فَأمرهَا رَسُول الله- صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- أَن تَصُوم يَوْمًا مَكَانَهُ".[2] ثم قال:" أما حديث الزهري، فقد أخطأ كل من قال: عن عروة، عن عائشة، وبيان ذلك في رواية ابن جريج: حدثني محمد بن حاتم، ثنا محمد بن بكر، ثنا ابن جريج، قال: قلت للزهري: أخبرك عروة، عن عائشة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "من أفطر في تطوع فليقضه"؟ قال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئًا، ولكن حدثني في خلافة سليمان بن عبدالملك ناسٌ، عن بعض من كان سأل عائشة أنها

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢٤٨/١).
(٢) التمييز، مسلم بن الحجاج، (١/ ٢١٦).

قالت: أصبحت أنا وحفصة ... فذكر الحديث. فقد شفى ابن جريج في رواية الزهري هذا الحديث عن الصحيح؛ فلا حاجة بأحدٍ إلى التنقير عن حديث الزهري إلى أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث إلى مجهولين عن مجهول، وذلك أنه قد قال له: حدثني ناس، عن بعض من كان سأل عائشة، ففسد الحديث؛ لفساد الإسناد".[١]

الدراسة:

الحديث يرويه ابن شهاب الزهري، واختلف عنه في وصله وإرساله مِن وجهين:

الأول: رواه موصولاً مالك بن أنس[٢]، وجعفر بن برقان[٣]، وسفيان بن حسين[٤]، وصالح بن أبي الأخضر[٥]، وإسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة[٦]، وصالح بن كيسان[٧]، كلهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة–رضي الله عنها– قالت:" كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ فَاشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَاهُ ..." الحديث

---

(١) التمييز، مسلم بن الحجاج، (٢١٧/١).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٢/ ٦٧).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٤).

(٤) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٤).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٤)، وقال:" هكذا رواه جعفر بن برقان، وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين، عن الزهري، وقد وهموا فيه عن الزهري"،

(٦) السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، (٣/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٣٢٨١).

(٧) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، (٣/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٣٢٨١)، وقال:" وهو خطأ".

الثاني: رواه مرسلاً –بدون ذِكْرِ عروة–كل مِنْ: مالك[١]، ويونس بن يزيد[٢]، ومعمر بن راشد[٣]، وابن جريج[٤]، ويحيى بن سعيد الأنصاري،[٥] وعبيد الله بن عمر العمري[٦]، وسفيان بن عيينة[٧]، ومحمد بن بكر الزبيدي[٨]، ومحمد بن وائل [٩] كلهم عن ابن شهاب؛" أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَيِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأُهْدِيَ لَهُمَا طَعَامٌ. فَأَفْطَرَتَا عَلَيْهِ..."الحديث.

وخالف جرير بن حازم، فراوه من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة–رضي الله عنها–قالت:" أَصْبَحْتُ صَائِمَةً أَنَا وَحَفْصَةُ، أُهْدِيَ لَنَا طَعَامٌ، فَأَعْجَبَنَا،

---

(١) الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، لمالك بن أنس، أبواب الصيام، باب مَنْ صام تطوعًا...، (١٢٧/١)، رقم: (٣٦٣).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٣) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٥) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٧) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

(٩) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب مَنْ رأى عليه القضاء، (٤٦٣/٤)، حديث رقم: (٨٣٦٣).

فَأَفْطَرْنَا، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَدَرَتْنِي حَفْصَةُ، فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: صُومَا يَوْمًا مَكَانَهُ".[١] ولا يصح هذا قال النسائي:" هو خطأ، أرسله معمر".[٢]

استدل الإمام مسلم على خطأ من قال: عن عروة، عن عائشة–رضي الله عنها–، بما رواه من طريق ابن جريج، قال: قلت للزهري: أخبرك عروة، عن عائشة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–أنه قال: "من أفطر في تطوع فليقضه"؟ قال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئًا، ولكن حدثني في خلافة سليمان بن عبد الملك ناسٌ، عن بعض من كان سأل عائشة أنها قالت: أصبحت أنا وحفصة... فذكر الحديث. [٣] وشَهِدَ سفيان بن عيينة بأنَّ الحديث ليس عن الزهري؛ حيث قال: سألوا الزُّهريَّ –وأنا شاهدٌ –فقالوا: هذا عن عروة؟ قال: لا".[٤]

وإلى ذلك ذهب النُّقَّاد، قال الإمام أبو بكر الحميديُّ:" أخبرني غير واحد عن معمر أنَّه قال في هذا الحديث: لو كان من حديث عروة ما نسيته".[٥] وقَالَ الإمام النسائي عن الرواية المسندة، ورواية جرير بن حازم " هما جميعًا خَطَأ، أرسله معمر".[٦] وقال الإمام ابن عبد البر:" ولا يصح عنه، عن مالك، إلا ما في الموطأ".[٧] وقال أيضاً بعد ذكره لمن رواه مسندًا:" وحُفَّاظ أصحاب ابن شهاب يرونه مرسلا...".[٨] وروى ابن عبد

(١) السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر،(٣/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٣٢٨٢).

(٢) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر،(٣/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٣٢٨٢).

(٣) التمييز، مسلم بن الحجاج، (٢١٧/١)

(٤) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، (٣/ ٣٢٦)، حديث رقم: (١٩٣٣).

(٥) المصدر السابق، (٣/ ٣٢٦)، حديث رقم: (١٩٣٤).

(٦) السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، (٣/ ٣٦٣)، حديث رقم: (٣٢٨٢).

(٧) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، (١٢/ ٦٧).

(٨) المصدر السابق، (١٢/ ٦٨).

الهادي بسنده من طريق محمَّد بن موسى الخلال، قال: ثنا أحمد بن منصور الرَّماديُّ قال: قلت لعليِّ بن المدينيِّ: يا أبا الحسن، تحفظ عن يحيى بن سعيد عن عَمْرَة عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين ... ؟ فقال لي: من روى هذا؟ قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد. قال: فضحك، ثمَّ قال: مثلك يقول مثل هذا؟! ثنا حمَّاد ابن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن الزُّهريِّ أنَّ عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين".(١) وقال أبو بكر الأثرم:" قلت لأبي عبد الله- يعني أحمد بن حنبل-: تحفظه عن يحيى عن عَمْرَة عن عائشة: أصبحت أنا وحفصة صائمتين ... ؟ فأنكره، وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم. قال: جرير كان يحدِّث بالتَّوهم".(٢) وقال الإمام محمَّد بن يحيى الذُّهْليُّ، واحتجَّ بحكاية ابن جريج وسفيان بن عيينة، وبإرسال من أرسل الحديث، عن الزُّهريِّ من الأئمة.(٣) وقال الإمام الترمذي:" سألت محمَّد بن إسماعيل البخاريَّ عن هذا الحديث؟، فقال: لا يصحُّ حديث الزُّهريِّ، عن عروة عن عائشة في هذا".(٤) وقال الإمام الترمذي أيضًا:" رواه غير واحد من الحفاظ عن الزهري، عن عائشة مرسلا، ولم يذكروا فيه " عن عروة:، وهذا أصح".(٥) وقال الإمام ابن عبد الهادي:" فهذان ابن جريج، وسفيان بن عيينة شهدا على الزُّهريِّ- وهما شاهدا عدل- بأنه لم يسمعه من عروة، فكيف يصحُّ وصل من وصله؟!".(٦)

(١) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، (٣/ ٣٢٧)، حديث رقم: (١٩٣٤).
(٢) المصدر السابق، (٣/ ٣٢٧).
(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، (٣/ ٣٢٧)، حديث رقم: (١٩٣٤).
(٤) العلل الكبير، الترمذي، (١/ ١١٩)، حديث رقم: (٢٠٣).
(٥) الجامع، الترمذي، أبواب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه، (٢/ ١٠٤)، حديث رقم: (٧٣٥).
(٦) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، (٣/ ٣٢٦)، حديث رقم: (١٩٣٤).

المطلب الثاني: إفساد الحكم بسبب اختصار قول الناقد، والتصرُّفِ فيه:

يجانب بعض النُّقَّاد الصواب بسبب الاختصار والتصَرُّفِ لأحكام مَن تَقَدَّمهم على الأحاديث، فَيَتَعَقَّبُ عليهم مَنْ جاء بعدهم، فَيُفْسِد احكامهم، ومن أمثلته:

-أثناء شرح أحمد بن الصِدِّيق الغماري[١] لحديث عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللَّهِ فَاقْبَلُوا مِنْ مَأْدُبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ..."[٢] قال في الكبير[٣]-أي المناوي-:" قال الحاكم: تفرد به صالح بن عمر، عن إبراهيم الهجري، وهو صحيح[٤]، وتعقبه الذهبي بأن صالحًا ثقة خَرَّجَ له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف".[٥]

قال أحمد بن الصِدِّيق الغماري:" غيَّر الشارح كلام الحاكم فأفسده، فإن الحاكم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بصالح بن عمر، فتعقبه الذهبي بما نقله الشارح، وبهذا اتضح الكلام فالحاكم ادعى أن الشيخين لم يخرجاه من أجل أنه من رواية صالح بن عمر، فقال له الذهبي: صالح من رجال مسلم، ولكنهما لم يخرجاه من أجل إبراهيم بن مسلم فهو ضعيف".[٦] فالفساد هنا نقيض الصلاح

(١) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، الغماري، (٥٥٨/٢)، وَيُنْظَر أيضاً: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر، (١٦/ ١٨٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، (٧٤١/١)، حديث رقم: (٢٠٤٠).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، (٥٤٦/٢)، حديث رقم: (٢٥١٣).

(٤) لفظه في المطبوع:" هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بصالح بن عمر"، يُنْظَر: المستدرك على الصحيحين، الحاكم، (٧٤١/١)، حديث رقم: (٢٠٤٠).

(٥) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، (٧٤١/١)، حديث رقم: (٢٠٤٠).

(٦) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، الغماري، (٥٥٨/٢).

المطلب الثالث: إفساد الحكم على الإسناد بذكر شاهد له لا يجبره:

يصدر بعض النُّقَّاد حكماً على إسناد حديث، ويشير إلى وجود شاهد له دون بيان درجته؛ فيوهم بذلك بأنَّ يجبره، وليس كذلك، فيفسد بذلك الحكم على الإسناد، ومن شواهده:

-أثناء دراسة الشيخ الألباني لحديث عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-قَال: قال رَسُول اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ-:" إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِمَالٍ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَقَالَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ قَالَ اللَّهُ لا لَبَّيْكَ، ولاَ سَعْدَيْكَ هَذَا مَرْدُودٌ عَلَيْكَ"

قال:" رواه ابن عدي[1]، وابن الجوزي[2] عن دُجَيْن بن ثابت – من بني يربوع - عن أسلم مولى عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- مرفوعاً. هذا سند ضعيف أبو الغصن هذا[3]، قال ابن عدي: " مقدار ما يرويه ليس بمحفوظ ".[4] ثم روى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه سئل عن دجين بن ثابت، قال يحيى:" ليس بشيء".[5] والنسائي: "غير ثقة ".[6] ونقل هذا المناوي في " الفيض "[7] وأقره، وأما في " التيسير "[8] فقد أفسده بقوله:" وإسناده ضعيف، لكن له شواهد "! ولا أعلم له من الشواهد إلا حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-[9] مرفوعاً بمعناه أتم منه. ولا يصلح شاهدا لشدة ضعفه؛ فإن فيه سليمان بن داود اليمامي قال فيه البخاري: " منكر الحديث ".[10] والإفساد هنا نقيض الصلاح.

---

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، (٢/ ٧٥)، حديث رقم: (٩٣٠)، وقال:" وهذا لا يصح".
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي،(٣/ ٥٨٥)، ترجمة رقم: (٦٤١).
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، (٣/ ٦٢٥)، حديث رقم: (١٤٣٣).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٣/ ٥٨٦)، ترجمة رقم: (٦٤١).
(٥) المصدر السابق، (٥٨٣/٣)، ترجمة رقم: (٦٤١).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٥٨٣/٣)، ترجمة رقم: (٦٤١).
(٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، (١/ ٣٢٨)، حديث رقم: (١٤٧٣).
(٨) التيسير بشرح الجامع الصغير، المناوي، (٨٩/١).
(٩) أخرجه البزار من طريق سليمان بن داود، قال: ثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة-رضي الله عنه-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " مَنْ أَمَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ الْكَسْبِ الْحَرَامِ شَخَصَ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، فَإِذَا أَهَلَّ وَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ (أَيِ: الرِّكَابِ) وَانْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وقَالَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: لا لَبَّيْكَ وَلا سَعْدَيْكَ كَسْبُكَ حَرَامٌ، وَزَادُكَ حَرَامٌ، وَرَاحِلَتُكَ حَرَامٌ، فَارْجِعْ مَأْزُورًا غَيْرَ مَأْجُورٍ، وَأَبْشِرْ بِمَا يَسُوءُكَ، وَإِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ حَاجًّا بِمَالٍ حَلالٍ.. ". قَالَ الْبَزَّارُ:" وأحاديث سُلَيْمان بن داود اليمامي لا نعلَمُ أَحَدًا شاركه فيها، عَن يَحيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن أبي هُرَيرة، وهُو عندي ليس بالقوي لأن أحاديثه تدل عليه إن شاء الله". يُنْظَر: المسند، أحمد بن عمرو البزار، (١٥/ ٢٢١)، حديث رقم: (٨٦٣٨).
(١٠) التاريخ الكبير، البخاري، (٤/ ١١)، ترجمة رقم: (١٧٩٢).

المبحث السادس: صور إفساد متن الحديث:

بعد الانتهاء مِنْ بيان صور (إفساد إسناد الحديث)، تَمَّ في هذا المبحث بيان صور (إفساد المتن)، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إفساد المتن باختصاره، وروايته بالمعنى:

يلجأ بعض الرواة لاختصار متن الحديث، ويُجَانب الصواب في ذلك؛ فيفسد المعنى، ومن أمثلة إفساد المتن باختصاره:

المثال الأول: روى ابن عساكر(١) من طريق الطبراني من طريق ثور بن يزيد، عن الْحَجُورِيّ، قال: سمعت أنس بن مالك يقول:" سمعت رسول الله-صلى الله عليه وسلم- يقول:" الْإِيمَانُ يَمَانٍ إِلَى هَذَيْنِ الْحَيَّيْنِ لَخْمٍ وَجُذَامٍ وَرَبِيعَةَ وَمُضَرَ".(٢) ثم قال:" كذا قال وقد اختصر متنه فأفسده...".(٣)

الدراسة:

أخرج الحديث على الصواب أحمد بن حنبل مختصرًا بلفظ" الْإِيمَانُ يَمَانٍ هَكَذَا إِلَى لَخْمٍ وَجُذَامَ".(٤) وأخرجه ابن عدي تاماً من طريق الهيثم بن حُمَيْد، عن ثور بن يزيد، عن الحجوري(٥)، قال: سمعت أنس بن مالك-رضي الله عنه- يقول:" يَقُولُ: وَسَأَلَهُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبد الْمَلِكِ بِدَيْرِ الْمَرَّانِ، حَدَّثَنا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ:" إِنَّ الإِيمَانَ يَمَانٌ إِلَى هَذَيْنِ الْحَيَّيْنِ لَخْمٍ وَجُذَامَ، وَإِنَّ الْكُفْرَ وَالْجَفَاءَ فِي هَذَيْنِ الْحَيَّيْنِ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ قَالَ الوليد قد

---

(١) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٦٨/ ١٢٣)، ترجمة رقم: (٩٠٩٤).

(٢) مسند الشاميين، الطبراني، (١/ ٢٦٣)، حديث رقم: (٤٥٦).

(٣) تاريخ دمشق، (٦٨/ ١٢٣)، (١٣٦٧٩)، ويُنْظَر أيضًا: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، (٥٧٧/٨).

(٤) المسند، (٥٧/٢١)، حديث رقم: (١٣٣٤٦).

(٥) الحجوري: حُجْر بن عنبس المُدَرِي، قال الخطيب البغدادي:" ثقة"، يُنْظَر: تاريخ بغداد، أحمد ابن علي(الخطيب البغدادي)، (٩/ ١٩٦)، ترجمة رقم: (٤٣٢٧).

سَمِعْتُ هَذَا فحدثني غيره فصمت أنس"[١]

اختصر الحجوري متن الحديث، فأفسد المعنى؛ إذ جعل الإيمان إلى أربعة أحياء بدلاً من حيين، فروى الحديث بلفظ:" الْإِيمَانُ يَمَانٍ إِلَى هَذَيْنِ الْحَيَّيْنِ لَخْمٍ وَجُذَامٍ وَرَبِيعَةَ وَمُضَرَ".[٢] فأضاف رَبِيعَةَ وَمُضَرَ إلى الإيمان، ولفظ الرواية الصحيح عند أحمد بن حنبل، وابن عدي يرداه، ومما ذلك ما رواه البخاري عقبة بن عمرو، أبي مسعود–رضي الله عنه–:"... الإِيمَانُ يَمَانٍ هَا هُنَا، أَلاَ إِنَّ القَسْوَةَ وَغِلَظَ القُلُوبِ فِي الفَدَّادِينَ، عِنْدَ أُصُولِ أَذْنَابِ الإِبِلِ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ."[٣] وما رواه أبو نُعَيْم الأصبهاني من طريق سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيَّ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ... أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:" الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، هَذَيْنِ الْحَيَّيْنِ مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامٍ". [٤]

المثال الثاني: بعد إيراد الحافظ ابن حجر لحديث عبد الله بن مسعود–رضي الله عنه–قال:" عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَجَدَ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَإِنْ قَتَلَهُ، قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ..."[٥] قال:" ورواه عبدة، عن الأعمش مختصرا: أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بالحمل، اختصره فأفسده".[٦]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٢/ ٣١٢)، ترجمة رقم: (٣٢٠).

(٢) مسند الشاميين، الطبراني، (١/ ٢٦٣)، حديث رقم: (٤٥٦).

(٣) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم يتبع بها شعف الجبال، (٤/ ١٢٨)، حديث رقم: (٣٣٠٢).

(٤) تاريخ أصبهان، أبو نُعَيْم الأصبهاني، (١/ ١٩٣).

(٥) الصحيح(لإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، ابن حبان، كتاب الظهار، باب اللعان، (١٠/ ١١٢)، حديث رقم: (٤٢٨١).

(٦) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر (١٠/ ٣٨٥)، حديث رقم: (١٢٩٨٧).

الدراسة:

روى الحديث تامّاً جرير بن عبد الحميد(١) وعيسى بن يونس(٢)وأبو عوانة(٣) كلهم عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود–رضي الله عنه– قَالَ: إِنَّا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَتَكَلَّمَ، جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ، قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ، سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللهِ لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ، جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ، قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ، سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، فَقَالَ: اللهُمَّ افْتَحْ وَجَعَلَ يَدْعُو، فَنَزَلَتْ آيَةُ اللِّعَانِ...فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَتَلَاعَنَا فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَهْ، فَأَبَتْ، فَلَعَنَتْ، فَلَمَّا أَدْبَرَا، قَالَ لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا، فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا". واللفظ لجرير بن عبد الحميد.

وخالفهم عَبَّاد بن منصور الناجي، فاختصره، ورواه عن عكرمة، عن ابن عباس– رضي الله عنهما–بلفظ–أَنَّ النبي–صلى الله عليه وسلم–:" لَاعَنَ بِالْحَمْلِ". أخرجه ابن

---

(١) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها...، (٢/ ١١٣٣)، حديث رقم: (١٤٩٥).

(٢) الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها...، (٢/ ١١٣٤)، حديث رقم: (١٤٩٥).

(٣) المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَاييني، كتاب الطلاق، باب ذكر الدليل على أنَّ الرجل إذا رمى رجلا بمرأته...(١٦/ ٧٠٧)، حديث رقم: (٥١٤١).

أبي شيبة[١]، وأحمد بن حنبل،[٢] والبزار.[٣] وقال:" وهذا الحديث اختصره عباد، وقد رواه جرير، وأبو عوانة، ولم يذكرا هذا اللفظ".

اختصر عَبَّاد بن منصور الناجي الحديث، فأفسد المعنى؛ حيث تَوَّهَمَ أنَّ اللعان بالحمل، لكن أصل الحديث يفيد أن اللعان كان بالقذف، قال الإمام الطحاوي:" هذا الحديث إنما أُتِيَ مِنْ قِبَلِ الذي اختصره؛ وذلك أنه ذكر فيه اللعان والحمل، فظن أنَّ اللعان كان بالحمل فاختصره على ذلك، فأما أصل الحديث في ذلك بلا اختصار".[٤] وقال الإمام زكريا الأنصاري:" هذا حديث مختصر، اختصره الذي رواه فغلط فيه، وَأَصله حديث عُوَيْمِر العجلاني وقد كان قذف امرأته بالزنا، فلاعن رسول الله –صلى الله عَلَيْهِ وَسلم– بينهما وكانت حُبْلَى".[٥]

لذا أنكره الإمام أحمد، وحكم عليه بالبطلان، فقال:" منكر. وقال: إنما وكيع أخطأ، فقال: لَاعَنَ بِالْحَمْلِ، وإنما لاعن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–لما جاء فشهد بالزنا، ولم يلاعن بالحمل[٦]

وقال أيضاً:" هذا باطل. ثم قال: إن جاءت به كذا وكذا، هذا هو الثابت، وقال: عباد بن عكرمة ليس بشيء هو ضعيف. قيل للإمام أحمد إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–لَاعَنَ بِالْحَمْلِ؟ قال: لا. ثم قال: بلغني أن ابن أبي شيبة أخرجه[٧]، وهذا خطأ بين. وأقبل يتعجب من إخراجه[٨]

---

(١) المصنف، ابن أبي شيبة ، كتاب الرد على أبي حنيفة، مسألة ملاعنة الحامل، (٧/ ٢٨٠)، حديث رقم: (٣٦٠٨٣).

(٢) المسند، (٥/ ٣٥١– ٣٥٢)، حديث رقم: (٣٣٣٩).

(٣) المسند، البزار، (٤/ ٣٣٣)، حديث رقم: (١٥٢٧).

(٤) أحكام القرآن الكريم، الطحاوي، (٢/ ٤١٥).

(٥) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، زكريا بن مسعود الأنصاري (٢/ ٦٩٣).

(٦) التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي ، (٢/ ٣٠١)، (١٧٣٣).

(٧) المصنف، كتاب الرد على أبي حنيفة، مسألة ملاعنة الحامل، (٧/ ٢٨٠)، (٣٦٠٨٣).

(٨) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، (٤٤١/٤)، حديث رقم: (٦٧٢).

وعَبَّاد بن منصور الناجي، قال ابن معين: "ليس بشيء".[١] وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد عباد بن منصور تغير؟ قال لا ادرى. إلا أنَّا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ، ولم أر يحيى يرضاه".[٢] وقال أبو زرة:"ليّن". وقال أبو حاتم:" كان ضعيف الحديث، يُكْتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الاحاديث عن ابن أبي يحيى، عن داود بن حُصَين عن عكرمة عن ابن عباس".[٣]

ومن أمثلة إفساد المتن باختصاره وروايته بالمعنى:

-أثناء تخريج أحمد بن الصديق الغماري[٤] لحديث ثوبان: "أَنَّ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – قَاءَ فَتَوَضَّأ" بين تخريج الإمام الترمذي[٥] له، عن أبي عُبَيْدَةَ بنِ أبي السَّفَرِ، وَإِسْحاقَ بنِ مَنْصورٍ كلاهما، عن عبدِ الصَّمَدِ ابنِ عبدِ الوارِثِ، عن أبيه، عن حُسَيْنٍ المُعلِّمِ، عَنْ يَحْيى بنِ أبي كَثِيرٍ قال: حَدَّثَنِي عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء: "أَنَّ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم – قَاءَ فَتَوَضَّأَ، فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ في مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ ذلكَ لَهُ فَقالَ: صَدَقَ أَنا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ" ثم قال الإمام الترمذي: وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْن المُعَلِّمُ هذا الحديثَ. وحديثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ في هذا الباب.

ثم قال: لكن أفسده أبو عبيدة، وإسحاق بن منصور، أو أحدهما حيث اختصراه ورورياه بالمعنى، فجاءا بلفظ باطل موضوع لا أصل له، فما جوّده حسين المعلم من جهة إسناده، أفسداه هما أو أحدهما من جهة لفظه ومعناه، فإن الحديث إنما هو "قَاءَ فَأَفْطَرَ" هكذا رواه الناس عن عبد الصمد... والمقصود أن رواية الترمذي باطلة، وإن كانت

---

(١) التاريخ (رواية الدوري)، يحيى بن معين، (٤/ ١٤٢)، (٣٦٠١).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٦/ ٨٦)، (٤٣٨).

(٣) المصدر السابق، (٦/ ٨٦)، (٤٣٨).

(٤) الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)، أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغماري، (٣٢٦/١-٣٢٧)، حديث رقم: (٦٣).

(٥) الجامع، الترمذي، أبواب الطهارة، باب الوضوء من القيء والرعاف، (١/ ١٤٦)، حديث رقم: (٨٧).

صحيحة السند، ولا يصحّ الاستدلال بها من جهة الرواية، كما لا دليل فيها من جهة المعنى أصلًا".[١]

الدراسة:

روى الحديث عبد الصمد بن عبد الوارث، واختلف عنه في لفظه، فرواه أحمد بن حنبل[٢]، والدارمي[٣]، وإبراهيم بن مرزوق[٤]، ومحمد بن يحيى الذهلي[٥]، وأبي قلابة الرقاشي[٦]، ومحمد بن المثنى العنزي[٧]، ومحمد بن عبد الملك[٨] جميعاً عن عبد الصمد بن عبد الوارث، قَالَ: حدثنا أبي، قال: حدثنا الحسين بن ذكوان المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد بن هشام، حَدَّثَهُ أَنَّ أباه حَدَّثَهُ قال: حدثني مَعْدَانُ بن أبي طلحة، أَنَّ أبا الدَّرْدَاءِ، أخبره أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– " قَاءَ فَأَفْطَرَ " قَالَ: فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَاءَ فَأَفْطَرَ " قَالَ: صَدَقَ أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ". واللفظ لأحمد بن حنبل.

وتابعه على لفظ" قَاءَ فَأَفْطَرَ " عبد الله بن عمرو المنقري[٩]، وهكذا رواه هشام

---

(١) الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)، أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغُمَارِي، (٣٢٦/١-٣٢٧)، حديث رقم: (٦٣).

(٢) المسند، (٤٥/ ٤٩٢)، حديث رقم: (٢٧٥٠٢).

(٣) السنن، الدارمي، كتاب الصوم، باب القيء للصائم، (٢/ ١٠٧٨)، حديث رقم: (١٧٦٩).

(٤) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، (٤/ ٣٧٦)، حديث رقم: (١٦٧٥).

(٥) المنتقى من السنن المسندة، ابن الجارود (١/ ١٥)، حديث رقم: (٨)

(٦) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الصوم، (١/ ٥٨٨)، حديث رقم: (١٥٥٣).

(٧) المصدر السابق، كتاب الصوم، (١/ ٥٨٨)، حديث رقم: (١٥٥٣).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب نرك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج، (١/ ٢٢٤)، حديث رقم: (٦٧١).

(٩) السنن، أبو داود، كتاب الصوم، باب الصائم يستقيء عامداً، (٤/ ٥٧)، حديث رقم: (٢٣٨١).

الدَّسْتُوَائي [١]، وحرب بن شداد[٢]، عن يحيى بن أبي كثير أيضًا بلفظ، "قَاءَ فَأَفْطَرَ"

وخالفهم أبو عبيدة بن أبي السَّفَرِ[٣]، وإسحاق بن منصور[٤]، فروياه عن عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثني أبي، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن مَعْدَانَ بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء –رضي الله عنه–: أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–قَاءَ، فَتَوَضَّأَ، فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ".

وقال الإمام الترمذي عَقِبَه:" وقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ. وَابْنُ أَبِي طَلْحَةَ أَصَحُّ، وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي–صلى الله عليه وسلم– وغيرهم من التابعين: الوضوء من القيء والرعاف، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: ليس فِي القيء والرعاف وضوء، وهو قول مالك، والشافعي. وَقَدْ جَوَّدَ حسين المعلم هذا الحديث. وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب. وروى معمر هذا الحديث، عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه، فقال: عن يعيش بن الوليد، عن خالد بن مَعْدَانَ، عن أبي الدرداء، ولم يذكر فيه الأوزاعي، وقال: عن خالد بن مَعْدَانَ، وإنما هو مَعْدَانُ بن أبي طلحة".[٥]

وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟، فقال:" قد اضطربوا في هذا الحديث، فرواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش، عن خالد بن مَعْدَانَ، عن أبي الدرداء، ولم

(١) المسند، (٣٦/ ٣١)، حديث رقم: (٢١٧٠١).
(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الصوم، (١/ ٥٨٨)، حديث رقم: (١٥٥٣).
(٣) الجامع، الترمذي، أبواب الطهارة، باب الوضوء من القيء والرعاف، (١/ ١٤٦)، حديث رقم: (٨٧).
(٤) المصدر السابق، أبواب الطهارة، باب الوضوء من القيء والرعاف، (١/ ١٤٦)، حديث رقم: (٨٧).
(٥) الجامع، أبواب الطهارة، باب الوضوء من القيء والرعاف، (١/ ١٤٦)، حديث رقم: (٨٧).

يذكر فيه الأوزاعي".[١]

فأجاب الإمام ابن الجوزي عن ذلك بقوله:" فالجواب أنَّ اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره، قَالَ الْأَثْرَمُ: قُلْتُ لأحمد قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فَقَالَ خسين المعلم يُجَوِّدُهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حديث حسن أصح شيء في هذا الباب".[٢]

وذكر الإمام الترمذي أنه سأل البخاري عن هذا الحديث، فقال:" جَوَّدَ حسين المعلم هذا الحديث، قَالَ أَبُو عِيسَى: وحديث معمر خطًا".[٣]

قلت:

١-ذِكْرُ النقاد تجويد حسين المعلم للرواية، يعني ضبطه لسند الحديث؛ حيث ذكر الأوزاعي، بينما لم يذكره غيره، وضبطه لمتنه؛ إذ رواه على الوجه الصواب.

٢-أنَّ أبا عبيدة بن أبي السَّفَرِ، أو إسحاق بن منصور اختصر أحدهما الحديث، فرواه بالمعنى، فجاء بلفظ " قَاءَ، فَتَوَضَّأَ "، وهو غير صالح لا من حيث اللفظ والمعنى.

٣-يرى الباحث أنَّ الحَمْلَ في ذلك على أبي عُبَيْدَةَ بن أبي السَّفَرِ، قال فيه أبو حاتم:" شيخ".[٤] وقال النسائي:" ليس بالقوي".[٥] وأورده ابن حبان في كتابه الثقات.[٦] وقال الحافظ ابن حجر:" صدوق يهم".[٧] والخلاصة أنه ضعيف، يُعْتَبَرُ به.

بينما إسحاق بن منصور الكوسج، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة، ثبت". [٨] والنُّقَّاد يحيلون في العادة الخطأ والوهم على الحلقة الأضعف في الإسناد.

---

(١) التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي، (١/ ١٨٨)، حديث رقم: (١٩٤).
(٢) المصدر السابق، (١/ ١٨٨)، حديث رقم: (١٩٤).
(٣) العلل الكبير، الترمذي، (١/ ٥٠)، حديث رقم: (٥٧).
(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٥٨/٢)، ترجمة رقم: (٨٢).
(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر، (٤٩/١)، ترجمة رقم: (٨٣).
(٦) الثقات، ابن حبان، (٣٤/٨)، ترجمة رقم: (١٢١٣٣).
(٧) تقريب التهذيب، ص٩٣، ترجمة رقم: (٦٠).
(٨) المصدر السابق، ص١٣٢، ترجمة رقم: (٣٨٨).

المطلب الثاني: إفساد المتن بإدخال متن حديث بمتن حديث آخر:

يخطئ بعض الرواة أحياناً، فيدخل متن حديث بمتن حديث آخر؛ فيؤدي إلى إفساد المتن، ومن أمثلته:

-روى أبو موسى المديني بسنده من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن محمد بن يزيد بن خُنَّيْمٍ المحاربي، عن محمد بن كعب القرظي، عن محمد بن يزيد بن خُنَّيْمٍ، عن عمار بن ياسر-رضي الله عنه-، قال:" كُنْتُ أَنَا وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةِ ذِي الْعُشَيْرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:"أَلَا أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ رَجُلَيْنِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذَا، يَعْنِي قَرْنَهُ، حَتَّى يَبُلَّ هَذِهِ، يَعْنِي لِحْيَتَهُ"(١)

قال أبو موسى المديني معلقًا:" وقد أضاف الطبراني رواية عيسى بن يونس إلى رواية أبي سلمة، وحمل بعض لفظ أحدهما على بعض لفظ الآخر؛ فأفسد روايتهما جميعاً وخلط بعضهما ببعض".(٢)

الدراسة:

الحديث يرويه محمد بن إسحاق، واختلف عليه في متنه، فرواه عيسى بن يونس دون سبب تكنية علي بن أبي طالب-رضي الله عنه-، بأبي تراب، عن محمد بن إسحاق، قَالَ: حدثني يزيد بن محمد بن يزيد بن خُنَّيْمٍ المُحَارِبِي، عن محمد بن كعب الْقُرَظِيّ، عن محمد بن يزيد بن خُنَّيْمٍ، عن عمار بن ياسر-رضي الله عنه-، قَالَ:" كُنْتُ أَنَا وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةِ ذِي الْعُشَيْرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَا

(١) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، أبو موسى المديني، (١/ ٤٥٧)، حديث رقم: (٩١٣).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٥٧)، حديث رقم: (٩١٣).

أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ رَجُلَيْنِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذَا، يَعْنِي قَرْنَهُ، حَتَّى يَبُلَّ هَذِهِ، يَعْنِي لِحْيَتَهُ".(١)

وتابع عيسى بن يونس على روايته التي فصل فيها تكنية علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–بأبي نراب عن أصل الحديث كل من: إبراهيم بن سعد(٢)، ويزيد بن زُرَيْع(٣)، ويونس بن بُكَيْر(٤)، وصدقة بن سابق(٥)،عن محمد بن إسحاق به، مثله وخالفهم في متنه محمد بن سلمة الحَرَّاني، فرواه عن محمد بن إسحاق به دون فصل بين أصل الحديث، ودون ذِكْرِ سبب تكنية علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–، بأبي تراب. (٦)

ومحمد بن سلمة الحرَّاني وإن كان ثقة، فقد خالف جمعًا من الرواة الثقات، في روايته للحديث، قال فيه ابن سعد:" كان صدوقاً، ثقة إن شاء الله، وكان له فضل ورواية وفتوى".(٧) وقال النسائي:" ثقة".(٨)

قلت:

١–إدخال الطبراني رواية عيسى بن يونس في رواية محمد بن سلمة الحَرَّاني، وحمله بعض لفظ أحدهما على بعض لفظ الآخر؛ أدى لإفساد روايتهما جميعاً، وخلط بعضهما ببعض.

٢–مما يبعد الاضطراب عن محمد بن إسحاق في رواية الحديث مع أنه المتفرد بها روايته سبباً آخر لتكنية علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–، بأبي تراب، فقال: وَقَدْ

(١) معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ١٨٤)، (٦٧٦)، أخرجه من طريق الطبراني
(٢) المصدر السابق، (١/ ١٨٤)، ترجمة رقم: (٦٧٦).
(٣) الكنى والأسماء، الدولابي، (٣/ ١١٧٨)، ترجمة رقم: (٢٠٦٢).
(٤) شرح مشكل الآثار، (٢٢٨١)، حديث رقم: (٨١١).
(٥) معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، (١/ ١٨٤)، ترجمة رقم: (٦٧٦).
(٦) التاريخ، ابن جرير الطبري، (٢/ ٤٠٨).
(٧) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٤٨٥/٧).
(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٢٥/ ٢٩٠)، ترجمة رقم: (٥٢٥٥).

حَدَّثَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ:" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–إِنَّمَا سَمَّى عَلِيًّا أَبَا تُرَابٍ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا عَتَبَ عَلَى فَاطِمَةَ فِي شَيْءٍ لَمْ يُكَلِّمْهَا، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا تَكْرَهُهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَأْخُذُ تُرَابًا فَيَضَعُهُ عَلَى رَأْسِهِ. قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–إِذَا رَأَى عَلَيْهِ التُّرَابَ عَرَفَ أَنَّهُ عَاتِبٌ عَلَى فَاطِمَةَ، فَيَقُولُ: مَا لَكَ يَا أَبَا تُرَابٍ؟"[(١)] قال ابن إسحاق:" فاللَّه أَعْلَمُ أَيَّ ذَلِكَ كَانَ".[(٢)]

٣–للحديث شواهد اقتصرت على أصل الحديث، دون سبب تكنية علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–بأبي تراب' وهي:

١–حديث صهيب–رضي الله عنه–، رواه أبو يعلى من طريق سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَشْقَى الْأَوَّلِينَ؟ قُلْتُ: عَاقِرُ النَّاقَةِ، قَالَ: صَدَقْتَ، فَمَنْ أَشْقَى الْآخِرِينَ؟...". [(٣)]

٢–جابر بن سمرة–رضي الله عنه–رواه الطبراني من طريق حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، ثنا نَاصِحٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرٍ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَنْ أَشْقَى ثَمُودَ ؟..."[(٤)]

٣–علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–رواه الإمام أحمد من طريق وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ قُدَامَةَ الرُّؤَاسِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:" يَا عَلِيُّ، تَدْرِي مَنْ شَرُّ الْأَوَّلِينَ؟ وَقَالَ وَكِيعٌ مَرَّةً عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا عَلِيُّ، تَدْرِي مَنْ أَشْقَى الْأَوَّلِينَ؟

---

(١) السيرة النبوية، ابن هشام ، (١/ ٦٠).
(٢) المصدر السابق، (١/ ٦٠).
(٣) المسند، أبو يعلى الموصلي ، (١/ ٣٧٧)، حديث رقم: (٤٨٥).
(٤) المعجم الكبير، الطبراني، (٢/ ٢٤٧)، حديث رقم: (٢٠٣٧).

قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: عَاقِرُ النَّاقَةِ، قَالَ: " تَدْرِي مَنْ شَرُّ، وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَشْقَى الْآخَرِينَ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: قَاتِلُكَ".(١)

٤-الصحيح في سبب تكنية علي بن أبي طالب-رضي الله عنه-ما رواه الشيخان(٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي-رضي الله عنه-قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا فِي البَيْتِ، فَقَالَ: أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ؟ قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَغَاضَبَنِي، فَخَرَجَ، فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-لِإِنْسَانٍ: انْظُرْ أَيْنَ هُوَ؟ فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ فِي المَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-وَهُوَ مُضْطَجِعٌ، قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ، وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-يَمْسَحُهُ عَنْهُ، وَيَقُولُ: قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ". واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم فيه زيادة.

(١) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل ، (٥٦٦/٢)، حديث رقم: (٩٥٣).

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، ، كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد، (١/ ٩٦)، حديث رقم: (٤٤١). والصحيح، مسلم بن الحجاج، (٤/ ١٤٧٨)، حديث رقم: (٢٤٠٩).

المطلب الثالث: إفساد المتن مِنْ قِبَلِ بعض رواة الكتب:

يقع أحياناً رواة بعض الكتب في الوهم، فيعمدون لإصلاح بعض ألفاظ الأحاديث، فيجانبون الصواب في ذلك؛ فَيُفْسِدُون المتن، ومن أمثلته:

قال ابن قرقول:" في حديث عبد ربه بن سعيد: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم –حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ، يُرِيدُ الجِعِرَّانَةَ " هذا هو الصواب، وأصلحه ابن وضاح على يحيى: "خَيْبَرَ" فأفسده".(١)

الدراسة:

أخرج الحديث مالك بن أنس، عن عبد ربه بن سعيد بن قيس، عن عمرو بن شعيب أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم–، حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ، وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعِرَانَةَ، سَأَلَهُ النَّاسُ، حَتَّى دَنَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَتَشَبَّكَتْ بِرِدَائِهِ، حَتَّى نَزَعَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم–: رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي. أَتَخَافُونَ أَنْ لاَ أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ؟...".(٢)

الثابت في الروايات قوله:" حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ" كما في موطأ أبي مصعب الزهري(٣)، وحديث عبادة بن الصامت(٤)، وجبير بن مطعم(٥) وأكدَّ هذا القاضي عياض،

---

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، ابن قرقول، (٢/٣٢٠).

(٢) الموطأ، مالك بن أنس، كتاب الجهاد، ما جاء في الغلول، (٣/ ٦٥١)، حديث رقم: (٤٤٢)، وقد وصله النسائي عن عمر بن، عن أبيه، عن جده بسند حسن، يُنْظَر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (٣/ ٤٣).

(٣) موطأ الإمام مالك(رواية أبي مصعب الزهري)، مالك بن أنس،، كتاب الجهاد، باب الغلول في سبيل الله وما جاء فيه،(١/ ٣٩٥)، حديث: (٩٢٣).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ، كتاب قسم الفيء، (٧/ ١٣٧)، حديث رقم: (٤١٣٨).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (٢٠/ ٤٧)، قال ابن عبد البر :"صحيح".

فقال:" في حديث عبد ربه بن سعيد: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ، يُرِيدُ الجِعِرَّانَةَ، كَذَا الرِّوَايَة وَالصَّوَاب، وَأَصْلحهُ ابْن وضاح خَيْبَر وَوهم".(١)

والشاهد هنا أنَّ ابن وَضَّاح أبدل لفظة "حُنَيْنٍ"، وهي الصواب بلفظة" خَيْبَرَ"، وهي وَهْمٌ وخطأ؛ فَعَبَّرَ ابن قرقول عن ذلك بالإفساد، وهو ضد الإصلاح.

المطلب الرابع: إفساد المتن بتصحيف بعض ألفاظه، وقلب معناه:

صَحَّفَ بعض الثقات من الرواة ألفاظاً من متون الأحاديث النبوية، فأفسد المعنى بقلبه، ومن شواهده:

–روى عبد الله أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا ابن مهدي، عن ابن مبارك، عن حجاج، عن عبد الملك بن عُمَيْر قال: سمعت المغيرة بن شعبة يقول:" لَا غَرَرَ فِي الْإِسْلَام".(٢) قَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَن: وَقَالَ يحيى بن آدم:" لَا غُرْلَ فِي الْإِسْلَام".(٣)

صَحَّفَ يحيى بن آدم، فأفسد الحديث، وقلب معناه؛ فإن (الغُرْلَ): الأقلف(٤)، أي غير المختون، وهو بخلاف (الغَرَر): ما يكون مجهول العاقبة، لا يُدْرَى أيكون أم لا.(٥)

ويحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي من الرواة الثقات، قال أبو حاتم:" ثقة"(٦)، وقد صَحَّفَ؛ فأدى تصحيفه إلى إفساد المعنى؛ إذ معنى إفساد الحديث هنا نقيض الصلاح.

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، (٢٠٤/١).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، أحمد بن حنبل، (٢/ ١١٧)، حديث رقم: (٧١٤٩).
(٣) المصدر السابق، (٢/ ١١٧)، حديث رقم: (٧١٤٩).
(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (١٧٨٠/٥).
(٥) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، (١٦١/١).
(٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٩/ ١٢٨)، ترجمة رقم: (٥٤٥).

الخاتمة: نتائج البحث، والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١-أطلق أهل اللغة الأصل الثلاثي (أفسد) على خمسة معانٍ: نقيض الصَّلاح، والبَوَر، (البطلان والاضمحلال)، و(التَغَيُّر)، و(التلف، والعَطْب، والخلل)، ويجمعها معنىً أساسيًا هو عدم الصلاحية، وهو المراد باستعمال النُّقَّاد، وبالتالي الضعف.

٢-استعمل النُّقَّاد (إفساد الإسناد) للدلالة على معنيين:

الأول: خلل خفيّ في الإسناد، مع أنَّ ظاهره السلامة منه. **الثاني:** نقيض الصلاح.

٣-استعمل النُّقَّاد عبارات تدل على المعنيين المذكورين آنفاً، مثل: "أفسد فلان حديث فلان، وبَيَّن خطأه". و"هذا الحديث أفسد حديث فلان، وبَيَّنَ علته". و" أفسد فلان هذا الحديث، وبَيَّنَ عورته". و" لم يصنع فلان شيئاً؛ لأنه أفسد إسناده".

٤-تمثلت العلاقة بين المعنى اللغوي، وفي استعمال النُّقَّاد (لإفساد إسناد الحديث) في عدم الصلاح، فيهما؛ ففي اللغة ورد المعنى، وفي استعمالهم، بالدلالة إلى وجود خلل خفيّ في الإسناد يجعله غير صالح.

٥-ورد الإفساد في السنة المطهرة بما يمكن اعتباره أساساً لعمل النُّقَّاد، ويتوافق مع معنى إفساد إسناد الحديث عندهم بمعنيين: الخلل(الخطأ) الخفي، ونقيض الصلاح.

٦-تتمثل علاقة لفظ (إفساد الحديث) بعلم العلل، من أربعة جوانب: علاقتهما الوثيقة بالخفاء؛ ولا يُدركان إلا بالتفتيش لعلاقتهما بالخفاء، و(إفساد الحديث) عَدُّ وسيلة دالَّة على العلة، والوجه المعلول مِنَ الحديث غير صالح بخلاف نقيضه.

٧-استعمل النُّقَّاد، والمهتمين بالحديث إفساد إسناد الحديث-حَسَبَ إحصاء الباحث- ثلاث وستين مرة.

٨-يُعَدُّ الإمام عبد الرحمن بن مهدي أول النُّقَّاد استعمالاً (لإفساد إسناد الحديث)، وأكثرهم استعمالاً له الإمام أبو حاتم الرازي؛ حيث استعمله خمس عشرة مرة.

٩-يُعَدُّ الإمام أحمد بن حنبل أول النُّقَّاد استعمالاً (لإفساد متن الحديث)، وأكثرهم استعمالاً له الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ إذ استعمله مرتين.

١٠-استعمل النُّقَّاد، والمهتمين بالحديث إفساد متن الحديث-حَسَبَ إحصاء الباحث- ثمان مرات.

١١-تمثلت صور إفساد إسناد الحديث في خمسة صور عامة، يندرج تحت كل منها عددًا من الصور، وهي: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالاتصال والإرسال والانقطاع، والرفع والوقف، وصور إفساد الإسناد المتعلقة بالتدليس، وصور إفساد الإسناد المتعلقة بالإبدال والإسقاط، وصور إفساد الإسناد المتعلقة بالتصحيف والقلب، وصور إفساد الإسناد المتعلقة بالحكم على الحديث.

١٢-استعمل النُّقَّاد ألفاظًا متنوعة للتعبير عن إفساد الحديث سندًا ومتنًا، مثل: أفسد، أفسده، فأسده، إفساد، أفسدوا، يفسد، بفساده، فَسَاد.

١٣-تمثلت صور إفساد متن الحديث بأربع صورٍ، وهي: إفساد المتن باختصاره وروايته بالمعنى، وإفساده بإدخال متن حديث بمتن حديث آخر، وإفساده مِنْ قِبَلِ بعض رواة الكتب، وإفساده بتصحيف بعض ألفاظه، وقلب معناه.

ثانياً: التوصيات: يوصي الباحث بضرورة بيان علاقة إفساد الحديث بتجويده، وتعليله؛ إذ أنه يحتاج لدراسة علمية مستقلة.

قائمة المراجع:

-إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ.

- الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض: دار الراية، ط١، ١٤١١هـ.

-الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بيروت: دار خضر، ط٣، ١٤٢٠هـ.

-أحكام القرآن الكريم، أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: د. سعد الدين أونال، إستانبول: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، ط١، ١٤١٨هـ.

-أطراف الغرائب والأفراد، محمد بن طاهر المقدسي (ابن القيسراني) (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد حسن نصار، والسيد يوسف، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، (ت٢٠٤هـ)، بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤١٠هـ.

-الأولياء، عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد السعيد ابن بسيوني زغلول، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٣هـ.

-بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن الصالحي، (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: د. روحية السويفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

-تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد الزبيدي، (ت ١٢٠٥هـ)، (د. م): دار الهداية، ط١، (د.ت).

- التاريخ، محمد بن جرير الطبري، (ت٣١٠هـ)، بيروت: دار التراث العربي، ط١، (د. ت).

- تاريخ أصبهان، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
-التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٩٧هـ.
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي (الخطيب البغدادي) (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- تاريخ دمشق، علي بن الحسن ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٥هـ.
-التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ)، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١، (د. ت).
- التاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق: (د. م): دار المأمون للتراث، ط١، (د. ت).
- التحقيق في أحاديث الخلاف، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
-تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: صغير أحمد الباكستاني، الرياض: دار العاصمة، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٣٨٧هـ.

-التمييز، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، السعودية: مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٠هـ.

- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ.

- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الهند: دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ.

-تهذيب سنن أبي داود، مطبوع ضمن كتاب (عون المعبود شرح سنن أبي داود)، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن قيم الجوزية)، (ت٧٥١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ.

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ.

-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.

-التيسير بشرح الجامع الصغير، محمد بن عبد الرؤوف المناوي، (١٠٣١هـ)، الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨هـ.

- الثقات، محمد بن حبان البستي، (ت٣٥٤هـ)، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ.

-الجامع، محمد بن عيسى الترمذي، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٨م.

-جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ.

- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصر، (د. م): دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الجرح والتعديل، محمد بن عبد الرحمن ابن أبي حاتم، (ت٣٢٧هـ)، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٢٧١هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مصر: دار السعادة، (د. ط)، ١٣٩٤هـ.
- الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، (ت١٤٠٢٠هـ)، الرياض: دار المعارف، (د. ط)، ١٤١٢هـ.
-السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني (أبو داود)، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ.
- السنن، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٢هـ.
-السنن، علي بن عمر الدار قطني، (٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.
-السنن، محمد بن يزيد بن ماجه، (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: دار الرسالة العالمية، (د. ط)، ١٤٣٠هـ.
-السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ.
-السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر الدار قطني، (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد بن عبد القادر، الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ.

-سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

- السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٧٥هـ.

-شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، (د. م): ط١، (د. ت).

-شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، (ت٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

- شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ.

-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ.

- الصحيح (لإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، محمد بن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.

- الصحيح، مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، (د. ت).

-الضعفاء، عبيد الله بن عبد الكريم (أبو زرعة الرازي)، (ت٢٦٤هـ)، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، نشر عمادة البحث العلمي، ط١، ١٤٠٢هـ.

- الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، (ت٢٣٠هـ)، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٦٨م.
-العلل، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض: مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ.
- العلل، علي بن عمر الدار قطني، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ.
-العلل الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ.
-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)، (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ط٢، ١٤٠١هـ.
- العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، أحمد بن محمد بن حنبل، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، مصر: دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢هـ.
-فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، بيروت: دار المعرفة، (د. ط)، ١٣٧٩هـ.
-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مصر: مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ.
-الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، محمد بن عَلَّان الصديقي (ابن علاَّن)، (ت: ١٠٥٧ هـ)، مصر: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، (د. ط)، (د. ت).
- فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ.

-فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف بن علي المناوي، (ت: ١٠٣١هـ)، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ.
-الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت: الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.
-كشف الأستار عن زوائد البزار، علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩هـ.
-الكنى والأسماء، محمد بن أحمد الدولابي، (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ.
- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، زكريا بن مسعود الأنصاري، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، بيروت: دار القلم، ط٢، ١٤١٤هـ.
-لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، محمد بن عمر (أبو موسى المديني)، (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي، ط١، ١٤١٤هـ.
-المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيدة، (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.
-المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، بيروت: دار الفكر، (د. ط)، (د. ت).
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغماري، (ت ١٣٨٠هـ)، القاهرة: دار الكتبي، ط١، ١٩٩٦م.

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، (رواية ابن أبي الفضل صالح)، أحمد بن محمد ابن حنبل، (ت٢٤١هـ)، الهند: الدار العلمية، (د. ط)، (د. ت).
-المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم، (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.
- المسند، أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ
-المسند، أحمد بن عمرو البزار، (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: عادل سعد، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٨٨م.
- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
- المسند، إسحاق بن راهويه، (ت٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ.
- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَاييِنيّ، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله عطية الله، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٣٥هـ.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى، (ت: ٥٤٤هـ)، تونس: المكتبة العتيقة، ط١، ١٣٣٣هـ.
- المصنف، عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.
-المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند: المجلس العلمي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن قرقول (ت: ٥٦٩هـ)، قطر: دار الفلاح للبحث العلمي، ط١، ١٤٣٣هـ.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمي، (د. ط)، (د. ت).
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٥هـ.
- معجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغَوْرِي، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة، ط١، (د.ت).
- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، القاهرة: دار الوفاء، ط١، ١٤١٢هـ.
- معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض: دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٩هـ.
- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.
- المُعْلم بفوائد مسلم، محمد بن علي المازري، (ت ٥٣٦هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، تونس: الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٨٨م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، (ت٦٧٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢ ،١٣٩٢هـ.
- منهج النقد في علوم الحديث، عتر، د. نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ.

- الموطأ، مالك بن أنس، (ت١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط١، ١٤٢٥هـ
- الموطأ، مالك بن أنس(ت١٧٩هـ)، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الموطأ (رواية سويد بن سعيد الحدثاني)، مالك بن أنس، (١٧٩هـ)، البحرين: وزارة العدل والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤١٥هـ.
- الموطأ، رواية (عبد الله بن مسلمة القعنبي)، مالك بن أنس، (ت٢٢١هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.
- الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، مالك ابن أنس، (ت١٧٩هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: المكتبة العلمية، ط٢، (د. ت).
- الموطأ، (رواية أبي مصعب الزهري)، مالك بن أنس، (١٧٩هـ)، تحقيق: دار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، أحمد بن محمد بن الأثرم، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: عبد الله المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري)، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، (د. ط)، ١٣٩٩هـ.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:..... ١٢٨٩
المقـدمة..... ١٢٩١
مشكلة البحث وتساؤلاته:..... ١٢٩١
أهداف البحث:..... ١٢٩٢
أهمية البحث:..... ١٢٩٢
أسباب اختيار البحث:..... ١٢٩٣
منهجية البحث وإجراءاته:..... ١٢٩٣
الدراسات السابقة:..... ١٢٩٤
حدود البحث:..... ١٢٩٤
خطة البحث:..... ١٢٩٤
المبحث الأول: التمهيد:..... ١٢٩٦
المطلب الأول: تعريف إفساد الحديث لغة:..... ١٢٩٦
المطلب الثاني: تعريف إفساد الحديث في استعمال النُّقَّاد:..... ١٢٩٧
المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي، وفي استعمال النُّقَّاد (لإفساد الحديث):..... ١٢٩٨
المطلب الرابع: دلائل وجود معنى إفساد الحديث في السنة النبوية:..... ١٢٩٨
المطلب الخامس: علاقة (إفساد الحديث) بعلم علل الحديث:..... ١٣٠٠
المطلب السادس: استعمال النُّقَّاد (لإفساد إسناد الحديث):..... ١٣٠٢
المطلب السابع: استعمال النُّقَّاد (لإفساد متن الحديث):..... ١٣٠٤
المبحث الأول: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالاتصال والإرسال والانقطاع، والرفع والوقف، وفيه ثلاثة مطالب:..... ١٣٠٥

المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره الاتصال بالإرسال: ١٣٠٥
المطلب الثاني: إفساد الإسناد الذي ظاهره الاتصال بالانقطاع: ١٣١٣
المطلب الثالث: إفساد الإسناد الذي ظاهره الرفع بالوقف: ١٣٢٠
المبحث الثاني: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالتدليس: ١٣٢٤
المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره السماع بالتدليس: ١٣٢٤
المطلب الثاني: إفساد صيغة الرواية في الإسناد الذي فيه راوٍ مدلس: ١٣٢٧
المبحث الثالث: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالإبدال والإسقاط: ١٣٣١
المطلب الأول: إفساد الإسناد بإبدال لفظة(ابن)، بلفظة(عن): ١٣٣١
المطلب الثاني: إفساد الإسناد بإبدال رجل بآخر: ١٣٣٣
المطلب الثالث: إفساد الإسناد بإسقاط راوٍ فيه خطأ: ١٣٣٧
المبحث الرابع: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالتصحيف والقلب: ١٣٣٩
المطلب الأول: الإفساد بتصحيف الاسم في الإسناد خطأ: ١٣٣٩
المطلب الثاني: إفساد الإسناد بقلب اسم الراوي: ١٣٤٠
المبحث الخامس: صور إفساد الإسناد المتعلقة بالحكم على الحديث: ... ١٣٤٢
المطلب الأول: إفساد الإسناد الذي ظاهره الصحة بوجود خطأ فيه: ١٣٤٢
المطلب الثاني: إفساد الحكم بسبب اختصار قول الناقد، والتصَرُّفِ فيه: ١٣٤٨
المطلب الثالث: إفساد الحكم على الإسناد بذكر شاهد له لا يجبره: ١٣٤٩
المبحث السادس: صور إفساد متن الحديث: ١٣٥٠
المطلب الأول: إفساد المتن باختصاره، وروايته بالمعنى: ١٣٥٠
المطلب الثاني: إفساد المتن بإدخال متن حديث بمتن حديث آخر: ١٣٥٨
المطلب الثالث: إفساد المتن مِنْ قِبَل بعض رواة الكتب: ١٣٦٢
الخاتمة: نتائج البحث، والتوصيات: ١٣٦٤
قائمة المراجع: ١٣٦٦
فهرس الموضوعات ١٣٧٦